

تقديم

تطفو أمية الكبار وعدم تـمدرس الصغار واليا فـعين أو انقطاعهم المبكر عن الدراسة لتبرز كمشاكل حقيقية تعيق بلوغ التـمية البشرية المتوخاة. إذ أن هاتين الآفتين تجعل تحقيق التطورالاقتصادي والاجتماعي المنشود رهينا بمدى نجاعة وسائل محاربتـهما والقضاء عليهما. ومن أكثر الضحايا تضررا من هاتين الآفتين النساء والفتيات على وجه الخصوص.

لذلك، فإنه من الضروري والواجب إعطاء الاهتمام اللازم والعناية الكافية للتقليل من آثارهما السلبية؛ حتى لا نغامر بمستقبل فلذات أكبادنا؛ ولا نخاطر بالطموحات التـموية المشروعة لبلدنا. فما السبيل لتوفير نظام تربوي ناجح وشامل يعتني بكل مستفيديه المحتملين دون إهمال أي منهم؟

إن هذا الوضع المقلق يستدعي بإلحاح ضرورة نهج سياسة تعمل على تشجيع كل الجهود الهادفة لمحو أمية الكبار والتربية غيرالنظامية التي تقدم حـلولا بديلة لتعليم الصغار واليا فـعين سواء كانوا غير مـدرسين أو منقطعين عن الدراسة.

لذلك، فوعيا منها بما ينتج عن ذلك من مخاطر ومزالق وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، تولي الحكومة عناية خاصة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية. حيث اعتمدها كأولوية وطنية وضرورة حيوية لتصحيح هذه الأوضاع البالغة الأهمية التي يبقى تحقيق الازدهار السوسيواقتصادي والتـمية المستدامة رهينان بمدى القدرة على معالجتهما بل التغلب عليهما.

ويندرج قرار إحداث كتابة الدولة لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية كرد فعل طبيعي وضروري لمواجهة هذه الظواهر التي تعيق شريحة كبيرة من مواطنينا. ولعل الحملة الوطنية «لمسيرة النور» التي أعطيت انطلاقتها سنة 2003، أي غداة إحداث هذا القطاع الحكومي، خير دليل على الأهمية القصوى التي توليها الحكومة لهذا المشكل. فقد شملت هذه العملية الواسعة التي استطاعت أن تـعبأ كل مكونات المجتمع، العديد من مواطنينا.

وفي إطار هذه الدينامية التي أنار مشعلها صاحب الجلالة، جاءت الرسالة الملكية السامية ليوم 13 أكتوبر 2003 كمحطة قوية لبث المزيد من روح التعبئة الوطنية والمسؤولية الجماعية والتضامن الناجع.

وبمناسبة حلول الذكرى الأولى لهذا الحدث الوطني الهام، تفضل جلالته متكرما بجعل 13 أكتوبر من كل سنة يوما وطنيا لإعلان الانطلاقة الفعلية للسنة الدراسية الخاصة بمحو الأمية والتربية غير النظامية.

وعليه فتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، القاضية بمحاربة هذه الآفة، أعدت كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية استراتيجية تعتمد الاستمرارية لا القطيعة. استراتيجية تقوم على استثمار المكاسب والرصيد المعرفي وكفاءة أطرها.

ويقدر ما تعتبر هذه الاستراتيجية مسارا تشاركيا، فإنها أيضا معبئة لكل المتدخلين، مهتمة بمختلف مكونات مجتمعا، متمحورة حول إجراءات عديدة تعتمد منهجية القرب، ومستجيبة للشروط الضرورية لنجاحها.

إنها، بعبارة أخرى، تشكل إطارا يحدد رؤيا واضحة، وأداة عمل تتدرج ضمن ورش وطني واسع، يعمل على تقليص الأمية على المدى القصير إلى أقل من 20% في أفق سنة 2010، والقضاء عليها تماما في حدود سنة 2015. هذا مع العمل على توفير التربية لجميع الصغار واليا فعين غير الممدرسين و المنقطعين عن الدراسة في أفق سنة 2010.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

أنيس برو

كاتب الدولة

لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي

المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية

استراتيجية
محاربة الأمية والتربية غير النظامية

1- الإطار العام

1-1- الإطار العام :

لا جدال في مدى تأثير محو الأمية وتربية المجتمع على الظروف الاجتماعية للسكان وكذا التنمية الاقتصادية للبلاد، إذ أضحت الاستثمار في العنصر البشري ضرورة ملحة لتكوين السكان وجعلها قادرة على المشاركة في المجهود التنموي، بل الدفع بالتنمية الاقتصادية.

وعليه فإن تعلم القراءة والكتابة لا يعد غاية في حد ذاته، وإنما هو مرحلة ضرورية لإدماج المواطنين في محيطهم السوسيو اقتصادي، بغية دعم المسلسل الديمقراطي الذي يعرفه المغرب، مما ينعكس إيجابيا على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية لبلادنا.

□ المستوى السياسي :

تكريسا للمسلسل الديمقراطي، انتقى المغرب اختيارات الغرض منها رفع التحديات للرقى بالبلاد وصيانة كرامة المواطن، بغية تحقيق التقدم على المستوى الوطني والدولي.

- إرساء دولة الحق والقانون.

ينص دستور المملكة الصادر سنة 1996 على ضرورة تشبث الدولة المغربية بمبادئ حقوق الإنسان، إذ أن المجهودات المبذولة في هذا المجال تتعزز بعدة تدابير وطنية، إضافة إلى المصادقة على الكثير من المعاهدات الدولية المتعلقة بمبدأ حقوق الإنسان.

. الحدائة :

تتجلى مظاهر حدائة مجتمعا أساسا في التشبث بالقيم الثقافية والحضارية والدينية والتاريخية، التي تتمحور حول منظور عصري ملائم لممارسة المواطنة الحققة المتفتحة، والقادرة على تعزيز المشاركة والحوار والتسامح والحرية..... الخ.

. الحكامة الجيدة :

من أهم المبادئ المؤسسة للحكامة نهج سياسة ترشيد الموارد وحسن تديبرها في إطار الشفافية، وتقوية سياسة اللامركزية واللامركز ونهج سياسة القرب واعتماد منطق النتائج.

□ المستوى الاجتماعي :

إن التحكم في النمو الديموغرافي وتقليص نسبة الوفيات عند الأمهات والأطفال، وكذا تحسين ظروفهم الصحية والتعليمية، كلها غايات رهيبة بمستوى التربية ومحو الأمية في المجتمع عامة، وعند النساء والفتيات خاصة.

□ المستوى الاقتصادي :

يتسم المناخ الاقتصادي المغربي حالياً بالانفتاح نحو العولمة، عبر التبادل في إطار المنافسة التي تزداد شراسة، وتتطلب هذه الوضعية الجديدة تأهيل المقاولة المغربية، إذ لا يمكنها بلوغ أهدافها إلا عبر تطوير كفاءاتها ومهارات مواردها البشرية.

□ المستوى الثقافي :

أضحى ضرورياً أمام هذه العولمة المتعددة الأوجه، الحفاظ على الهوية، وفي هذا الإطار، تساهم التربية غير النظامية لليافعين ومحاربة أمية الكبار في :

- ▶ النهوض بالرصيد الثقافي والعمل على تميمته؛
- ▶ اعتبار الثقافة معطى ديناميكي تنصهر فيه إيجابيات الماضي والمستقبل؛
- ▶ اختيارات تفرض على المغرب رفع تحديات، كترية الأطفال الموجودين في وضعية صعبة ومحو أمية الكبار.

2-1- الوضعية الراهنة :

ويمكن تصنيفها إلى :

- ▶ محاربة الأمية : وتهتم بالفئة العمرية من 10 سنوات فما فوق؛
- ▶ التربية غير النظامية : تعنى بالفئة العمرية من 9 إلى 15 سنة.

1-2-1 وضعية تهم محاربة الأمية :

خلافاً للمؤشرات المعتمدة في التعليم النظامي، تمكن نسبة الأمية من تقييم الجهود المبذولة بشكل عام : كالتربية النظامية والتربية غير النظامية، إضافة إلى ذلك فهي معتمدة في احتساب مؤشر التنمية البشرية.

أصبحت العلاقة بين نسبة الأمية ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من الدول تشكل موضوعاً للعديد من الأبحاث والتقارير.

وتبرز تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في موضوع التنمية البشرية، العلاقة الوثيقة بين المستوى التربوي والتنموي للسكان، حيث يعتبر مؤشر التنمية

البشرية معيارا لتصنيف البلدان وترتيبها، إذ يعتمد على مؤشرات: كأمد الحياة (معدل الحياة عند الولادة) والمعرفة (نسبة محو الأمية في صفوف الكبار ونسبة التمدرس بين كافة الفئات) والمستوى المعيشي (الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفرد).

كما يصنف تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) لسنة 2004، المغرب في المرتبة 125، مسبقا بشكل واضح بدول مماثلة كالأردن (الرتبة 90)، تونس (الرتبة 92)، وتركيا (الرتبة 88).

ويتضح من خلال مقارنة مكونات مؤشر التنمية البشرية في هذه الدول، وجود تباينات كبيرة. ويرجع ذلك إلى المستويات المرتفعة لمحو الأمية في صفوف الكبار، حيث تصل إلى 48,9% بالمغرب و71% بتونس و85,1% بتركيا و89,7% بالأردن.

ويؤثر مستوى محو أمية الكبار بكيفية ملموسة على تخفيف ظاهرة الفقر. حيث تقدر الدراسات المنجزة في هذا المجال⁽¹⁾ أثر تعميم التعليم الابتدائي لدى الساكنة على انخفاض الفقر بنسبة 10%.

كما تبرز نتائج الإحصائيات والدراسات المنجزة في المغرب منذ الاستقلال انخفاض ملحوظا في نسبة الأمية لدى الكبار البالغين 10 سنوات فما فوق، حيث بلغت 87% سنة 1960 وقدرت ب 48% سنة 1998⁽²⁾، أي بانخفاض بلغ 39 نقطة خلال 38 سنة.

وقد عرف المغرب نموا ديموغرافيا خلال هذه الفترة، حيث بلغ معدل النمو السنوي 2,1% ما بين سنة 1982 و1994 إلا إن تعميم التمدرس لم يساير هذا النمو إذ لازال عدد الأميين في ارتفاع مستمر (أنظر الجدول الملحق رقم 1)، حيث بلغ عدد الأميين حوالي 11 مليون فرد.

وتزداد الوضعية تفاقما بسبب استمرار التفاوتات المرتبطة بالجنس والفئات العمرية ووسط الإقامة والجهات والقطاعات الإنتاجية.

□ الفوارق حسب الجنس :

اعتمادا على نتائج البحث الوطني المنجز سنة 1998 حول «المستوى المعيشي للأسر»، يصل مستوى الأمية في صفوف النساء إلى 61,9% مقابل 33,8% في صفوف الرجال. وقد قدرت هاتان النسبتان على التوالي 67,4% و41,4% سنة 1994. أما خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998، فقد عرفت نسبة الأمية في صفوف الرجال

1- الباحثان CURTIN و NELSON؛ السنة 1999 .
2- البحث الوطني حول مستوى عيش الأسر . 1999 / 1998؛ مديرية الإحصاء.

انخفاضا بنسبة 18%، بينما لم تتخفص في صفوف النساء إلا ب 8% مما يبرز الوضعية المتردية للمرأة والفتاة في مجال التربية عموما .

كما يؤثر مستوى الأمية عند النساء على الخصوبة والإنجاب. إذ يكشف البحث المنجز من طرف وزارة الصحة سنة 1997 أن معدل عدد الأطفال عند النساء الأميات يصل إلى 7,6 وينخفض هذا المعدل كلما ارتقى مستواهن التعليمي، حيث يصل إلى 4,9 عند النساء اللائي توقفن عن دراستهن في مستوى سلك التعليم الأساسي و3,4 بالنسبة للاتي بلغن مستوى سلك التعليم الثانوي و2,5 عند النساء الحاصلات على مستوى التعليم العالي.

□ الفوارق حسب الفئات العمرية :

بالتأكيد عرفت نسبة الأمية انخفاضا ملحوظا في صفوف الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 10 و 18 سنة؛ حيث انتقلت من 38% سنة 1994 إلى 29% سنة 1998 : أي بانخفاض 9 نقط، إلا أن هذه النسب تظل مرتفعة في صفوف الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق حيث تصل إلى 52.4%.

وتصل هذه النسبة إلى 35,7% عند الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة و 43,5% عند الفئة العمرية 25 - 44 سنة، و77,7% عند البالغين من العمر 45 سنة فما فوق.

وبلغة الأرقام، تتمركز أعداد الأميين حسب الفئات العمرية الكبرى المتراوحة أعمارهم بين 15 و 44 سنة لتصل إلى 57% من الأميين (أنظر الجدول الملحق رقم 2) أي ما يعادل تقريبا 6 ملايين شخص. ولا يمكن أن يكون لمثل هذه الوضعية إلا انعكاسات سلبية على مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

□ الفوارق حسب مقر الإقامة :

تمثل نسبة الأمية في الوسط القروي 66,9% : (49,9% لدى الرجال و 83% لدى النساء). كما تمثل نسبة الأمية في الوسط الحضري 33,7% (21 لدى الرجال و 45% لدى النساء).

□ الفوارق حسب الجهات :

ترجع الفوارق بين الجهات، في مجال الأمية أساسا إلى العاملين التاليين :

► الكثافة الديموغرافية في بعض الجهات، لاسيما المناطق القروية؛

► المجهودات المبذولة سابقا في مجال تمدرس الأطفال.

إن المعطيات المتوفرة حالياً والمتعلقة بظاهرة الأمية وتوزيعها حسب الجهات، مستمدة من «الإحصاء العام الوطني للسكان والسكنى» لسنة 1994. كما هو مبين في الملحق رقم 3 إذ تقدر ب 30,9% بجهة الدار البيضاء الكبرى و 67,1% بجهتي مراكش تانسيفت الحوز وتازة - الحسيمة - تاونات. تضاف إليهما جهات دكالة- عبدة و تادلة- أزيلال و سوس ماسة درعة حيث الكثافة القروية، والتي تعتبر أكثر تضرراً إذ تسجل نسبة 60%.

وكمثال لذلك، فقد بلغت نسبة عدم تلمذ الأطفال المتراوح أعمارهم (7-12 سنة) بجهة مراكش تانسيفت الحوز سنة 1994⁽¹⁾ 52% في حين لم تتجاوز 11% بجهة الدار البيضاء الكبرى.

□ الأمية لدى الساكنة النشيطة :

عرفت الأمية انخفاضاً يقدر ب 4,2% لدى السكان النشيطين إذ كانت تبلغ 54,2% سنة 1995⁽²⁾ ولم تتجاوز 51,9% سنة 1998.

وتبلغ نسبة هذه الظاهرة حسب التصنيفات المهنية 44,6% عند المأجورين و 37,7% في صفوف المستخدمين و 63,8% لدى ممتني المهن الحرة.

ويبقى القطاع الفلاحي بنسبة 75,4% الأكثر تضرراً، بينما تبلغ في القطاع الصناعي 45,3% و قطاع الخدمات 30,4%.

وتبرز نفس التباينات بين الجنسين عند السكان النشيطين، إذ أن 70,8% من النساء النشيطات أميات : (92,4% منهن يعملن في القطاع الفلاحي) في حين لا تتجاوز 40,6% لدى الرجال النشيطين.

□ الأمية والفقير :

يرتبط عدم مناعة الأسرة ضد الفقر بقدرتها الأب على القراءة، ويتضح من خلال الدراسات المنجزة في هذا المضمار⁽³⁾ أن نسبة الأمية تبلغ 66,5% عند أرباب الأسر الفقيرة و 61,1% لدى أرباب الأسر المتوسطة، أما بالنسبة لأرباب الأسر الميسورة، فلا تتعدى 16,6% فقط. ويبين تحليل هذا المؤشر حسب الجنس أن 89,5% من النساء ربات الأسر أميات مقابل 61,5% بالنسبة للرجال، إذ ينخفض مستوى الأمية كلما ارتفع مستوى العيش، حيث يمثل 30% لدى 20% من الساكنة الميسورة، بينما يبلغ 67,4% عند 20% من الساكنة المعوزة⁽⁴⁾.

1- الباحثان NELSON و CURTIN؛ السنة 1999 .

2- البحث الوطني حول مستوى عيش الأسر . 1999 / 1998؛ مديرية الإحصاء.

3- الإحصاء العام للسكان والسكنى؛ السنة: 1994؛

4- بحث حول الشغل؛ مديرية الإحصاء.

1-2-2-2- وضعية تهم التربية غير النظامية.

أولا: عدم التمدرس والانقطاع المبكر عن الدراسة ومستلزمات العولمة.

رغم المجهودات المبذولة، فإن 1500000 طفل تتراوح أعمارهم بين 9 و 15 سنة يوجدون حاليا خارج المدرسة. فيما أنهم لم يلتحقوا أبدا بالمدرسة، أو غادروها قبل متم المرحلة التعليمية الإجبارية.

ورغم أهمية النتائج المحصل عليها بخصوص الرفع من نسبة التمدرس عن طريق التربية النظامية، تظل عموما نسبة عدم التمدرس لدى هذه الفئة العمرية جد مرتفعة. إذ بلغت في بداية التسعينات 51% أي أن نسبة 49% هي التي كانت تستفيد فقط من المدرسة، وتراجعت إلى 32, 43% أي أنه بالرغم من إلزامية التعليم في هذه المرحلة (9 و 15 سنة) لازال طفل من بين ثلاثة خارج المدرسة.

والحال أن العولمة تستلزم مستوى تعليميا مرتفعا بغية تحقيق أداء جيد واكتساب القدرة على المنافسة :

► من المتوقع أن 50% من المهن المستقبلية تستوجب مستوى تعليميا يعادل البكالوريا على الأقل.

► تعتبر 5 سنوات من التمدرس الفعلي الحد الأدنى للمستوى التعليمي اللازم لرفع مستوى الإنتاجية وتحقيق محو أمية مستديم.

► أضحى مستوى الكفاءة في التعليم الأساسي (القراءة، الكتابة، التواصل والوسائل المعلوماتية...) الوسيلة الأنجع لتزويد الدول السائرة في طريق النمو بيد عاملة قادرة على التكيف مع التقنيات الحديثة.

ثانيا: عدم التمدرس والانقطاع المبكر عن الدراسة وغياب تكافؤ الفرص في مجال التعليم.

يعاني غيرالمدرسون والمنقطعون عن الدراسة قبل إتمامها من اللامساواة تتجلى في كونهم غادروا المدرسة مبكرا، أو لم يستفيدوا قطعا من خدماتها خلافا لأقرانهم.

ويرجع انعدام تكافؤ الفرص إلى عدة عوامل نذكر منها :

□ الجنس :

تمثل الفتيات 58,4% من مجموع الأطفال غير المتمدرسين أو المنقطعين عن الدراسة. فتصل هذه النسبة في صفوف الفتيات المتراوحة أعمارهن بين 9- 15 سنة إلى 38,6%، بمعنى أن فتاتين من بين 5 فتيات توجدن خارج المدرسة.

انخفضت نسبة الأمية ب 21 نقطة. متراجعة من 60% سنة 1990، إلى 38,6% سنة 1998 أي بمعدل 2,7 نقطة سنويا، وتتقلص هذه النسبة إلى 16 نقطة خلال نفس الفترة لدى الذكور. حيث انتقلت من 42% إلى 26% أي بمعدل نقطتين سنويا. إلا أن نسب عدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة تظل مرتفعة رغم تراجعها البطيء.

□ عدم المساواة حسب الفئات العمرية :

إذا كان أطفال الفئة العمرية 9-11 سنة لا يمثلون إلا 23,8% من مجموع الغير الممدرسين فإن نسبة الفئة العمرية 12-15 سنة هي 76,2% أي ما يعادل ثلاثة أرباع الفئة السابقة.

وقد كان لتعميم التعليم النظامي بالمستوى الابتدائي وقع هام على النتائج المسجلة. إلا أنه يبقى من الضروري بدل المزيد من المجهودات في التربية غير النظامية لفائدة الفئة العمرية الأخرى.

□ عدم المساواة حسب مقر الإقامة :

تقدر نسبة الأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة في الوسط القروي ب 80% ولا تزيد عن 20% بالوسط الحضري أو الشبه الحضري، أي أن هذه الظاهرة تصيب أربعة أطفال في العالم القروي في ذات الوقت الذي تصيب فيه طفل واحد بالوسط الحضري؛

تصل نسبة الفتيات غير المتمدرسات أو المنقطعات عن الدراسة بالعالم القروي إلى 58,18%، في حين لا تتجاوز 18,68% بالوسط الحضري، أي أن هذه الآفة تصيب ثلاث فتيات قرويات في الوقت الذي تصيب فيه فتاة حضرية واحدة.

□ الجهات :

تختلف حدة عدم التمدرس أو الانقطاع عن الدراسة من جهة إلى أخرى، وتتنوع هذه النسب كالتالي :

▶ جهة وادي الذهب الكويرة : 0.1%؛

▶ جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء : 0.6%؛

▶ جهة مراكش تانسيفت الحوز : 14%؛

ويستخلص من هذه النسب أن انعدام التمدرس يتمركز بخمس جهات لتبلغ نسبته الإجمالية 55,7%. ويتعلق الأمر بكل من الجهات التالية :

مراكش تانسيفت الحوز : 13,9%، طنجة تطوان : 11,1%، تازة الحسيمة تاونات :

10,9%، سوس ماسة درعة : 10%، دكالة عبدة : 9,8%.

□ الأنشطة :

يقدر البحث الوطني للتشغيل (مكون/أطفال 2000)، عدد الأطفال المشغلين بحوالي 600.000 طفل وطفلة، وأن ما يناهز % 40 من غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة يوجدون في وضعية شغل.

خلاصة :

يتضح مما سبق، مدى الترددي الاجتماعي و الخصاص الذي ينبغي تداركه على مستوى الاقتصاد الوطني، ومن ثمة فإن محاربة الأمية والتربية غير النظامية ترتب ضمن أولويات الحكومة.

1-3-1- مفاهيم :

يصنف العالم أمية الكبار وعدم تلمس الصغار من الظواهر المعقدة التي تلازم الفقر وتمس بصفة عامة الشرائح الغير محظوظة، إذ تتواجد النسب الأكثر ارتفاعا بالمناطق القروية والمناطق المعزولة وبضواحي المدن.

وتصيب هذه الآفة على وجه الخصوص، وبشكل أكبر، الفتيات والنساء القرويات. فبالإضافة إلى حرمانهن من حقهن في التربية، تظل هذه الفئات أكثر عرضة للفقر والعزلة والتهميش الاجتماعي.

لذلك تعتبر محاربة الأمية والتربية غير النظامية أولوية وطنية ومسؤولية مشتركة بين كل مكونات الأمة: الدولة والمجتمع المدني والهيئات السياسية.

كما تبرز كأداة لامحيد عنها لمسايرة العصر لأن مستقبل البيئة الاجتماعية رهين بالطريقة التي تنهجها لتنمية مواردها البشرية.

1-3-1- محو الأمية :

عرفت منظمة اليونسكو-UNESCO (المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم) سنة 1958 الأمي بكونه «الشخص الغير قادر على قراءة وكتابة وفهم نص قصير وبسيط مرتبط بحياته اليومية مع فهمه»، وقد أعيدت صياغة هذا التعريف سنة 1992 كالتالي : «يعتبر أميا كل شخص لا يستطيع إلا كتابة وقراءة حروف وأرقام واسمه تماما كمن لا يستطيع كتابة وقراءة عبارات محفوظة عن ظهر قلب».

وفي سنة 1998، اعتبرت اليونسكو (UNESCO) الأمي وظيفيا كل شخص غير قادر على مواولة الأنشطة التي تستدعي ضرورة محو الأمية، ليس من أجل تحقيق

السير الجيد لمجموعته وجماعته، ولكن أيضا ليتمكن من الاستمرار في القراءة والكتابة والحساب، تحقيقا لتنميته الشخصية وتنمية جماعته.

من جهة أخرى، فحسب تصريح المؤتمر الدولي الذي نظّمته اليونسكو (UNESCO) بهامبورغ سنة 1997، يعتبر التكوين المستمر عملية تستمر مدى الحياة، تهدف لتنمية الاستقلالية والشعور بالمسؤولية لدى الأفراد والجماعات لتمكينهم من مواجهة التحولات الاقتصادية وثقافة المجتمع في شموليته، كما تسعى للترقي بروح التسامح والتعايش والتشارك والبناء، القادر على خلق روح التعاون بين الجماعة، مما يؤهل الأفراد والجماعات تحمل مسؤولياتهم ومسؤوليات المجتمع ورفع تحديات المستقبل، ومن ثمة فمن الضروري أن تركز الطرق المعتمدة في مجال تعليم الكبار على التراث الثقافي والقيم الاجتماعية والدينية للمعنيين بالأمر، وهي طرق ينبغي أن تسهل وتحفز التشارك النشط والتعبير لدى المواطنين.

إن تربية أو تكوين الكبار أو غيرها، ليست في الحقيقة إلا مجموعة عمليات تعليمية تتم بواسطتها تنمية المهارات وإغناء المعارف وتحسين جودة التأهيل التقني والمهني، أو إعادة التوجيه حسب حاجيات الفرد والمجتمع.

► محو الأمية : من المقاربة الوقائية إلى المقاربة المواطنة :

ترتبط هذه المقاربة أساسا بموضوع الصحة: فمقاربة الأمية مثل محاربة داء السل. إذ تؤدي القراءة والكتابة والحساب في هذا الإطار وظائف أساسية للأفراد الأميين الذين يشكون من نقص شخصي لا يمكن معالجته إلا بعمليات خاصة.

إلا أن النمط الوقائي المتخذ قد يؤدي إلى اعتماد إجراءات غير ملائمة لأنه لا يأخذ في سلوكات القراءة والكتابة بجوانب الهوية والإيكولوجيا المرتبطة بالاندماج في البيئة.

أما المقاربة المواطنة فتجعل من محو الأمية قضية مجتمعية وسياسية. إذ لا يعتبر الشخص الأمي، في هذا المنظور، معاقا معرفيا أو اجتماعيا تجب معالجته أو تقويمه، بل مواطنا يسعى لاحتلال مكانته في الحياة العادية.

إن المصلحة المنشودة تتعدى الفرد لتشمل الجماعة التي هي في حاجة للمواطن والعكس صحيح.

فتعلم الفرد لا يعود بالنفع عليه وحده بل يتجاوزه ليعود بالفضل على مجتمعه، وهنا تبرز إشكالية الاندماج. وتسمو هذه العملية أبعد من المنافع الشخصية والذاتية لترقى الى تعزيز الهوية الفردية والمجتمعية.

وتتمتاز محو الأمية، في هذا السياق لذا المواطن أساسا، بالاعتبارات التالية :

▶ عدم فصل التعلم عن الوسط الاجتماعي؛

▶ عدم اعتبار المتعلم موضوع تعلم بل فاعل؛

▶ الأخذ بقضية اكتساب القراءة والكتابة، ليس فقط في بعدها الفردي المحض، بل باعتبارها إشكالية جماعية تهم وحدة المجتمع.

1-3-2- التربية غير النظامية :

ويتعلق الأمر بكل نشاط تربوي منظم ينجز خارج إطار التعليم النظامي لتوفير نوع من التعلم لمجموعات معينة من الأشخاص (الموسوعة الدولية للتربية، ص. 127).

(The International Encyclopaedia of Education, P.127).

يعتمد هذا التعريف الذي يعبر عن أفكار قوية، البناء والتنظيم، مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات المستهدفة والإطار الذي تتم فيه هذه العملية. علما بأن بعض الأنشطة تنجز أحيانا بفضاءات مدرسية.

فالتربية غير النظامية تمكن من ملاءمة التربية والتعليم مع مختلف الفئات المستهدفة، وتستدعي هذه المقاربة انخراط العديد من المؤسسات والمتدخلين باعتبارها الأنجع لتجاوز الصعوبات التي تعيق التعلم ومعالجة إشكالية عدم التمدد والانقطاع عن الدراسة.

وتهدف التربية غير النظامية، التي تنبني على برامج بديلة، إلى منح فرصة أخرى للأطفال الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من التعليم النظامي لأسباب مختلفة.

وتتجلى حاليا في عدة مظاهر مرتبطة، ليس فقط بتنوع المجموعات المستهدفة، بل أيضا بتنوع الوكالات والمؤسسات التي تشرف على تنظيمها. وفي هذا الصدد تقدم الموسوعة الدولية للتربية عدة نماذج نذكر منها:

▶ برامج محو الأمية وتعليم الكبار؛

▶ برامج تربية صغار الموجودين خارج المدرسة؛

▶ برامج تنمية وتطوير العالم القروي؛

▶ برامج التعليم العالي غير النظامي؛

▶ أنشطة ثقافية عامة وترفيهية؛

▶ أنشطة تربوية دينية؛

• أنشطة تكوينية لتنمية المهارات اللغوية والقدرات التواصلية؛

• أنشطة تكوينية في قطاع الإنتاج الصناعي والخدمات التجارية.

إلا أنه ينبغي التأكيد على عدم وجود فوارق بين مختلف هذه النماذج من التربية غير النظامية. إذ توجد على سبيل المثال، أنشطة ثقافية عامة وترفيهية في مقررات محو أمية الكبار تماماً كما هو الشأن بالنسبة لتربية الأطفال الموجودين خارج المدرسة.

ولبلوغ الأهداف المتوخاة، مع الحرص على إدماج نماذج أخرى تستطيع الاستجابة لتطلعاتها، فإن كتابة الدولة اعتمدت مايلي :

• التربية غير النظامية لفائدة الأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة، الذين لازالوا خاضعين لإجبارية التعليم؛

• محو أمية الكبار.

2- الحصىة

1-2- حصيلة محو الأمية

1-1-2- الحملات الوطنية لمحو الأمية وأهم المحطات التاريخية :

• أعطى المرحوم صاحب الجلالة محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته، سنة 1956 إشارة انطلاق الحملة الوطنية الأولى لمحاربة الأمية، وقد همت هذه الحملة زهاء مليون مواطن ومواطنة.

• وفي سنة 1957 شملت الحملة الوطنية الثانية مليوني مستفيد .

• وموازة مع الحملتين السالفتي الذكر، تم إصدار جريدة متخصصة لفائدة المتحريين من الأمية تحت عنوان «منار المغرب».

• وبمناسبة تخليد السنة الدولية لمحو الأمية، وجه المرحوم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني للشعب المغربي سنة 1990 نداء يدعو فيه كل مكونات الأمة للانخراط في محو الأمية. ومنذ ذلك الوقت تنظم سنويا حملة وطنية لمحو أمية الفئات البالغة 15 سنة فما فوق.

• تم إحداث مديرية محاربة الأمية سنة 1997 .

• في نونبر 2002 أحدثت كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية.

• انطلاق «مسيرة النور» في 27 ماي 2003 مستهدفة مليون مستفيد ومستفيدة.

تدل هذه المحطات التاريخية على الأهمية المتزايدة التي يوليها المغرب لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية، علما بأنه إلى حدود سنة 1997 لم تشمل برامج محو الأمية سوى الفئات البالغة 15 سنة، ولم يتجاوز عدد المستهدفين المائة ألف مستفيد ومستفيدة (100.000). أي بنسبة تسرب جد مرتفعة (70%) على أن هذه التجربة مكنت البلاد من بلورة رصيد هام على المستويين التربوي والتنظيمي.

2-1-2- المكتسبات (Acquis)

حاولت البرامج المسطرة منذ سنة 1998 تدارك النقص ومكنت من تحقيق النتائج التالية :

على المستوى الكمي :

المسجلون في يونيو 2004	المسجلون في يناير 2004
450335	736760

من أبرز النتائج المحصل عليها خلال يونيو 2004 هي :

• المسجلون : 450.335؛

• بالوسط القروي : 53, 89%؛

• بالوسط الحضري : 46, 11%؛

• النساء : 73, 33%؛

• الرجال : 26, 67%؛

• المشاركون في الامتحانات النهائية : 273085؛

• الناجحون في الامتحانات النهائية : 233384.

على المستوى التربوي :

• إحداث خلية بكتابة الدولة لهندسة محو الأمية؛

• تقليص مدة محو الأمية من سنتين إلى برامج تدوم مائتي ساعة موزعة حسب خصوصيات واهتمامات الفئات المستهدفة؛

• إعداد برنامج تربوي وظيفي يضم ثلاثة أجزاء، يشكل الجزء الأولان جدعا مشتركا لتعليم مختلف الشرائح القراءة والكتابة والحساب، أما الجزء الثالث فترتبط خصوصيته بطبيعة ونوعية الفئة المستهدفة، أي تتمحور حول مهارات وسلوكيات خاصة بكل مجموعة على حدة مرتبطة بالاهتمامات والأنشطة التي يزاولها المستفيدون؛

• إعداد دليل المكونين وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المنتميين للقطاع العام والخاص، والمجتمع المدني.

• إعداد روائز وإجراء اختبارات لتقييم معارف ومكتسبات المستفيدين.

وتجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة التسرب من 70% سنة 1998 إلى أقل من 20% سنة 2002-2003.

كما ارتفعت المردودية من 16% قبل سنة 1998 إلى 64% سنة 2002-2003.

على المستوى التنظيمي :

• تعبئة القطاعات الوزارية والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني للمساهمة في المجهود الوطني لمحاربة الأمية؛

- اعتماد ثقافة الأهداف والتقييم في برامج محو الأمية؛
- اعتماد نظام الشراكة التعاقدية، الذي مكن من إبرام 300 اتفاقية مع مختلف الفاعلين في القطاع العمومي والخاص والجمعيات؛
- تكوين المتدخلين (المكونين، المشرفين، المدبرين).

2-1-3- النقص (Insuffisances)

مستوى البرامج التربوية :

- برامج موحدة لمختلف المستفيدين دون الأخذ بخصوصياتهم ورغباتهم (الجنس، السن، الوسط...). ومستتسخة عن مقاربة مدرسية تنحصر في تمرير مبادئ محو الأمية عامة؛
- تعتمد هذه البرامج المستمدة من مقاربة مدرسية، اكتساب قرائية عامة؛
- مادامت هذه البرامج منفصلة عن الحياة اليومية والبيئية، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار المكتسبات المهنية والمعرفية للمستفيدين؛
- عدم ارتباط محو الأمية بميكانيزمات الأنشطة المهنية المدرة للدخل؛
- صعوبة التواصل مع المستفيدين؛ نظرا لغياب تكوين في مجال محاربة الأمية، يترتب عنه رفض وضعية التعلم.

المستوى التنظيمي :

- كانت برامج محو الأمية تبدو طويلة، حيث تصل إلى سنتين موزعة على مرحلتين. و كانت ترتبط بالوتيرة المدرسية دون اعتبار خصوصيات الوسط القروي، خاصة ما يتعلق منها بأوقات فراغ وانشغالات المستفيدين

2-2- حصيلة التربية غير النظامية:

- لم تستطع مديرية التربية غير النظامية منذ إحداثها في ماي 1997 إلى يونيو 2004 تحقيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إذ لم تهتم خلال هذه الفترة إلا : 141525 طفلا، تشكل نسبة الفتيات منهم 65,3% ومن بين هؤلاء المستفيدين :

• 41346 في وضعية شغل؛

• 1708 في مراكز حماية الطفولة؛

• 1503 أطفال الشوارع.

لم تتغير الميزانية المخصصة لهذه العملية، إذ ظلت تتراوح بين 19 و20 مليون درهم سنويا، ورغم ذلك فإن التجربة المشار إليها أعلاه مكنت من تحقيق بعض المكاسب.

2-2-1- على مستوى تنمية المقاربة التشاركية وانخراط المجتمع

المدني :

تم توقيع اتفاقيات شراكة مع :

- ▀ أربع قطاعات حكومية معنية بالفئات المستهدفة للتربية غير النظامية؛
- ▀ 42 جمعية وطنية و جهوية ومحلية.

2-2-2- على مستوى إنتاج المناهج والوسائل الديدانكتيكية :

رغم أن كل الوثائق والمعدات الديدانكتيكية المرافقة لا زالت غير تامة، فقد أنجزت مناهج متخصصة لفائدة بعض الفئات، كما هو الحال بالنسبة للمناهج الخاص بالأطفال الذين سيعاد إدماجهم في النظام العام، وآخر للأطفال العاملين في قطاع الصناعة التقليدية.

2-2-3- على مستوى تكوين مختلف المتدخلين :

استفاد العديد من المتدخلين من برامج التكوين (1035 مربي، 254 مكون، 183 مشرف إداري، 44 مسؤول عن الجمعيات) أما المجزوءات التي أنتجت في هذا الصدد فهي :

تخطيط وتدبير التعليم؛

▀ اعتماد بيداغوجيات الاختلاف؛

▀ الملح السيوسو-نفسى للأطفال المستفيدين؛

▀ دينامية وتنشيط المجموعات المختلفة.

2-2-3- على مستوى البحث :

أنجزت مجموعة من الدراسات والأبحاث وهي كالتالي :

▀ صنافة الأطفال غير الممدرسين والمنقطعين عن الدراسة (1998)؛

▀ تشخيص المعوقات التي تحول دون الإدماج المدرسي (2002)؛

▀ تقييم التربية غير النظامية (2003)؛

▀ تحليل الحاجيات التربوية لبعض مجموعات الأطفال (2000-2001).

3-2- المعوقات

رغم أهميتها، فإن المنجزات في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية تظل غير كافية لتحقيق الأهداف المتوخاة، وذلك بسبب عوامل داخلية وخارجية.

2-1-3-2 العوامل الخارجية

وترتبط هذه الأسباب ب :

- ▶ استمرار الانقطاع عن الدراسة قبل نهاية التعليم الأساسي؛
- ▶ ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة؛
- ▶ صعوبة تنمية التعليم بالوسط القروي؛
- ▶ قصور الأداة الإحصائية أمام تعقد ظاهرة الأمية؛
- ▶ لا تسمح الوسائل المتواضعة، عموماً، لبعض الأسر من مواجهة نفقات تدرس أبنائهم وبالتالي انقطاعهم عن الدراسة قبل إتمام أسلاك التعليم الإلزامية؛
- ▶ الانخراط المحدود للسلطات والجماعات المحلية في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

2-2-3-2 العوامل الداخلية

وترتبط بما يلي :

- ▶ **القطاع الحكومي** : يظل القطاع الحكومي المكلف بتخطيط وإنجاز برامج محو الأمية والتربية غير النظامية وفي ظل وضعيته الحالية وتواضع إمكانياته المالية البشرية، غير قادر على إعطاء الدفعة اللازمة لهذا البرنامج.
- ▶ **الوسائل المالية** : رغم جسامه الظاهرتين، فإن الميزانيات المرصودة لكل منهما، تبقى دون تلبية الحاجيات الحقيقية، وتبرز هذه المشكلة بشكل أكبر على المستوى المحلي، حيث يعيق ضعف الإمكانيات تحقيق اللامركزية الفعلية والناجعة.
- ▶ **التنسيق** : أثر انعدام التواصل وصعوبة العمل داخل مجموعات القطاعات المتعددة التي تضم كل المتدخلين في إطار تنسيق حقيقي، على نجاعة البرامج.
- ▶ **الموارد البشرية** : تظل الكفاءات المحلية المكلفة ببرامج محو الأمية والتربية غير النظامية غير كافية. أما الموارد البشرية المتوفرة فليست مؤهلة بما يكفي، ولا تتوفر على خبرة في مجال تسيير وتتبع وتقييم مشاريع هامة.

► **هيئة التدريس :** يحول عدم استقرار المكونين، (جلهم من المعلمين) نتيجة الحركات الانتقالية وظاهرة التسرب دون تحقيق تراكم الخبرة، هذا دون إغفال ما يترتب عن ذلك من هدر للمجهودات والإمكانات المالية المرصودة لتكوين مكونين جدد .

► **ما بعد محو الأمية :** لا يمكن الغياب الشبه التام لبرامج مرحلة ما بعد محو الأمية من الحيلولة دون الرجوع إلى الأمية، ولا يعطي لهذه البرامج الإثارة اللازمة .

► **المسالك والإدماج :** غياب نصوص تنظيمية للتربية غير النظامية ولمسالك بينها وبين التكوين المهني .

► **ضعف التحليل النوعي :** الذي يعتمد على الواقع المعاش وحاجيات المستفيدين .

► **قلة الدراسات :** مما يحول دون تجديد حاجيات ورغبات أطفال الفئة العمرية 9-15 سنة وعدم اعتبار واقعهم المعاش .

3- مرتكزات الاستراتيجية

تتطلب منا جميعا هذه الأوضاع، نظرا لل صعوبات والمشاكل المثارة، إعادة النظر في الطرق المعتمدة لمحاربة أمية الكبار والأطفال الغير ممدربين، كما تفرض علينا إيجاد حلول ناجعة في إطار استراتيجية وطنية تستثمر المكتسبات في هذا المجال. كما ينبغي أن توفر هذه الاستراتيجية رؤية أوضح لكافة المتدخلين، مع الدفع بتعبئة عامة تهم المجتمع المدني والتعاون الدولي والقطاعات المتدخلة في المجال الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تتجزأ في غياب عمل مندمج يراعي النهوض بالجانب الاجتماعي الموجه خاصة لمحاربة الأمية والفقر. وعليه يندرج إنجاز هذه الاستراتيجية طبق منظور يسمح بما يلي :

- ▀ انخراط أفضل للمصالح اللامركزية مع دعم من طرف السلطات المحلية؛
- ▀ وضع إطار للتشاور وطنيا، جهويا وإقليميا؛
- ▀ توفير رؤيا واضحة في كل منطقة، عبر بنك للمعطيات يأخذ بالفئات المستهدفة، والوسائل اللوجستكية والأطر المتوفرة...الخ؛
- ▀ وضع مؤشرات التقييم الكفيلة بإعادة تعديل هذه الاستراتيجية عند الحاجة؛
- ▀ تنسيق أحسن وتتبع أفضل على المستوى المركزي.

3-1- الأسس :

ترتكز استراتيجية محو الأمية والتربية غير النظامية على الأسس التالية :

2-3-2- الأسس الوطنية

انسجاما مع خصوصيات المجتمع المغربي، فإن هذه الأسس تصنف إلى دينية وقانونية وسياسية وسوسيو اقتصادية.

أ - دينية :

تحت تعاليم الدين الإسلامي السمحة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية على التعلم والمعرفة طيلة مراحل الحياة، إذ تعتبر التعلم والتعليم فريضة على كل مسلم ومسلمة.

ب- سياسية :

ويمكن تلخيص العناصر الأساسية لهذا الجانب فيما يلي :

▀ الخطب الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للشعب المغربي في عدة مناسبات، آخرها الرسالة الملكية الموجهة للأمة غداة

انطلاق الحملة الوطنية لمحو الأمية في 13 أكتوبر 2003، وكذا بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني لحقوق الطفل (24 ماي 2004)، حيث أُلح جلالته على خطورة تفاقم ظاهرة الأمية وعدم تمدرس الأطفال واليا فعين، مهيبا بكل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمنتخبين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام للتعبئة والرفع من وثيرة مستوى التنسيق، ورصد الوسائل الضرورية لتحسين هذه الوضعية؛

• التصريحات الحكومية التي تنذر بمدى خطورة الأمية وعدم تمدرس الأطفال وتدعو لضرورة التصدي لها؛

• الميثاق الوطني للتربية والتكوين؛ يخصص لمحو الأمية والتربية غير النظامية الدعامة الثانية من المجال المتعلق بتوسيع مجال التعليم؛

• التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية.

ج - دستوريا وتشريعيا :

يعتبر هذا البعد أحد الركائز الأساسية التي تلزم أجهزة الدولة والمؤسسات الاجتماعية بالحد من آفة الأمية واستئصالها، ويتجلى في ما يلي :

• ينص الفصل 13 من الدستور على «حق المواطن في التعليم والشغل»؛

• ينص القانون رقم 04.00 المعتمد سنة 2000 على إجبارية التعليم، من 6 إلى 15 سنة، مع تحميل المسؤولية لكل آباء و أولياء الأطفال؛

• القانون رقم 24.03 المتعلق بتنظيم تشغيل الأطفال الذي يحميهم من أشكال التشغيل المهينة.

2-1-3- الأسس الدولية

تستمد هذه الاستراتيجية بعدها الدولي من المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات والمنتديات. ويتعلق الأمر أساسا ب :

• الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل الموقعة سنة 1990، والمصادق عليها سنة 1993 والتي تجعل من التعليم أحد الحقوق الأساسية للطفل؛

• الاتفاقيتان الدوليتان رقم 138 و182 المتعلقتان بالسن الأدنى لقبول الأطفال في الشغل و حمايتهم من أشكال التشغيل المهينة المصادق عليهما سنة 2000 و2001.

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

• توصيات مؤتمر جومتين (Jomtien) بالتايلاند سنة 1990 حول «التربية للجميع»؛

- ▣ توصيات المنتدى الدولي لذكاء سنة 2000 التي حددت الأهداف التالية :
- ▣ الاستجابة للحاجيات التربوية لجميع الصغار مع ضمان استفادة متكافئة من برامج ملائمة تمكن من اكتساب معارف ومهارات ترتبط بالحياة اليومية؛
- ▣ تعميم تعليم الأطفال في أفق سنة 2015؛
- ▣ تحسين مستوى محو الأمية بنسبة 50% في صفوف الكبار لاسيما لدى النساء في أفق سنة 2015، مع ضمان استفادتهم بكيفية متوازنة من برامج التربية الأساسية والتربية المستديمة؛
- ▣ القضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2005، وتحقيق المساواة بينهم في أفق سنة 2015؛
- ▣ ضمان حق الفتاة في الاستفادة من تعليم أساسي يوفر لها نفس حظوظ النجاح.

2-3- مبادئ الاستراتيجية :

- تتمحور هذه الاستراتيجية التي تتبنى على مقاربة شمولية ومندمجة، حول المبادئ التالية :
- ▣ **التكامل** : أي العلاقة بين برامج محو الأمية والتربية غير النظامية؛ وبرامج التنمية الاجتماعية خاصة منها محاربة الفقر؛
- ▣ **الوظيفية** : ملائمة برامج محو الأمية والتربية غير النظامية والمناهج التربوية والوسائل الديداكتيكية؛ للحاجيات الحقيقية للمستفيدين مع اعتبار تطلعاتهم وبيئتهم وجنسهم وأنشطتهم المهنية؛
- ▣ **الفعالية والنجاعة** : اعتماد الطرق الملائمة في التخطيط والبرمجة والتدبير والإنجاز والتقييم وثقافة الأهداف والنتائج عند كل الفاعلين؛
- ▣ **تكافؤ الفرص** : تقليص الفوارق في مجالي التربية والتكوين بين مختلف الشرائح الاجتماعية المتعلقة بالجنس (رجل/امرأة، ولد/بنت) والإقامة (حضري/قروي)؛
- ▣ **المشاركة** : تعبئة وانخراط كل القوى الحية حول هذه القضية الوطنية؛
- ▣ **التراكم** : إضافة لترشيد الوسائل المتوفرة، ينبغي اعتماد منهجية استثمار المجهودات المبذولة والتجارب السابقة؛

► **مقاربة القرب :** في إطار استراتيجية التنمية الاجتماعية المندمجة المتمركزة حول تحسين استفادة الفئات المحرومة من الخدمات الاجتماعية الأساسية : يندرج التعليم ومحو الأمية وخلق أنشطة مدرة للدخل وتشجيع تشغيل الشباب. ويستلزم هذا المبدأ الإصغاء المستمر للحاجيات الفعلية للفئات المعنية، على المستويين الجهوي والمحلي، ووضع برامج لمحو الأمية والتربية غير النظامية تستجيب لحاجياتهم الخاصة وتطلعاتهم.

3-3- الأهداف :

تسعى هذه الاستراتيجية، في إطار برامج مندمجة ومتكاملة قادرة على تحقيق مستوى عال من المر دودية، وبطريقة تدريجية، للحد من ظاهرة الأمية وضمان حق التعليم للمحرومين منه. وهي أهداف كمية و كيفية في آن واحد.

3-3-1- الأهداف الكمية

أ- أهداف ذات مدى متوسط ومدى بعيد .

طبقا لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين تهدف الاستراتيجية إلى :

- تقليص نسبة الأمية إلى أقل من 20% في أفق سنة 2010.
- القضاء شبه التام على ظاهرة الأمية في أفق سنة 2015؛
- تخفيض نسبة الأمية لدى الساكنة النشيطة إلى أقل من 10% في أفق سنة 2010؛
- ضمان التربية لجميع الأطفال الغير ممدربين أو المنقطعين عن الدراسة في أفق سنة 2010.

ب- أهداف ذات مدى قصير: إلى حدود سنة 2007

- بالنسبة للتربية غير النظامية : تقليص النسبة الحالية 32% لغير الممدربين (9-15 سنة) إلى 25%؛
- بالنسبة لمحاربة أمية الكبار : تقليص نسبة الأمية إلى 28%؛

3-3-2- الأهداف الكيفية

ويتعلق الأمر ب :

أ- أهداف تربوية :

- ▶ اكتساب مهارات في التواصل (القراءة والكتابة والحساب)؛
- ▶ اكتساب المهارات الأساسية ذات الأولوية لدى الأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة؛
- ▶ الوعي بأهمية المعرفة والتعلم في الحياة اليومية؛
- ▶ تكريس الثقة بالنفس والرغبة في التعلم من أجل المساهمة الفعلية في مجهود التنمية.

ب- أهداف مدنية :

- ▶ الوعي بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والواجبات الدستورية؛
- ▶ اكتساب القدرات التي تؤهل للمشاركة في الحياة السياسية؛
- ▶ التعرف على المؤسسات الدستورية والعناصر الأساسية للبنية الديمقراطية؛
- ▶ تنمية روح الإخلاص للوطن والدفاع عنه.

ج- أهداف اجتماعية :

- ▶ الحد من عدم التوازن بين الجهات وبين الجنسين وذلك بإعطاء عناية أكبر للعالم القروي والمرأة؛
- ▶ توعية المستفيدين بالتزاماتهم اتجاه أسرهم والمجتمع؛
- ▶ تنمية روح التضامن و العمل الجماعي؛
- ▶ تكريس التشبث بالقيم الروحية والاجتماعية؛
- ▶ الوعي بالوسيلة المثلى لاستغلال أوقات الفراغ في صفوف الشباب بصفة خاصة.

د- أهداف صحية :

- ▶ الوعي بأهمية الصحة الفردية والأسرية والإنجابية وكل ما يتعلق بالبيئة؛
- ▶ تحسيس السكان بقواعد التغذية المتوازنة وأهميتها في حياة الأفراد والمجتمع.

ه- أهداف اقتصادية :

- ▀ إدراك أهمية التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛
- ▀ اكتساب المهارات الأساسية للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
- ▀ تنمية الشعور بالمسؤولية في الشغل وتحسين القدرة للرفع من الإنتاجية؛
- ▀ الوعي بالأخطار المهنية وقوانين الشغل والتغطية الصحية؛
- ▀ تعزيز محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي.

4-3- مجالات التدخل والفئات المستهدفة :

إن مجالات تدخل استراتيجية كتابة الدولة تهتم محو الأمية والتربية غير النظامية :

3-4-1- محو الأمية وما بعد محو الأمية :

▀ محو الأمية :

تهدف المقاربة الجديدة لمحو الأمية إلى إعداد برامج خاصة موجهة لفئات مستهدفة تتمحور حول الحياة السوسيو اقتصادية للمستفيدين، قصد تمكينهم من وعي فعال يفضي بهم إلى اندماج حقيقي في مسلسل التنمية مرورا عبر تعلم لغوي أكثر ملاءمة مع الواقع المعاش محليا لكل فئة.

وينتج عن اختلافات الوسط تعدد التدخلات التي يمكن حصرها في نوعين :

□ محو الأمية الوظيفي على المقاس «حسب الطلب»، غالبا ما تكون غايته اقتصادية. الهدف منه التكوين المهني وتحسين ظروف العمل، وبالتالي الإنتاجية. كما يهتم الأنشطة الممارسة داخل المقاولات الصناعية والصناعة التقليدية وأنشطة الخدمات، وكذا المشاريع التنموية الفلاحية والصحية والصناعة التقليدية..؛

□ محو الأمية ذو الطابع الاجتماعي الذي يرمي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد ولجماعتهم. ويمكن أن يكون انتقائيا أو شموليا إلى حد ما، ويستهدف إما منطقة معينة مترامية الأطراف، أو محصورة (منطقة تنمية فلاحية، أراضي سقوية، جماعة قروية...) أو مستهدفين معينين (نساء، نزلاء السجون، صغار غير ممدرسين أو منقطعين عن الدراسة...) أو هدف موضوعاتي خاص (تدبير تعاونية، توجيه في مجال القروض، حملات صحية، تربية مدنية...).

ومن ثمة تعتبر محو الأمية وسيلة لمحاربة الفقر، إذ أن القراءة والكتابة والحساب مرحلة ضرورية للتواصل وفق تعليم وظيفي يتمحور حول الاهتمامات الأساسية للفئات المستهدفة، الغاية منه تكريس حافز القرائية ومردودية التكوين، وذلك عن طريق فتح آفاق ومجالات تطبيق حقيقية تمكن المتحررين من الأمية الجدد تحمل جل المسؤوليات المحلية وبناء وتدبير أنشطة ما بعد محو الأمية، وذلك عبر القيام بأعمال تضمن لهم دخلا كافيا وقارا .

► ما بعد محو الأمية :

بما أنها معدة ومنجزة بتعاون تام مع المتدخلين الآخرين ذوي الاهتمامات القطاعية، فإن مرحلة ما بعد الأمية، تسعى إن تضمن للمستفيدين إمكانية :

□ الحصول على وسائل التكوين المستمر؛

□ التحمل التدريجي لتدبير نشاطات مدرة للدخل في مجالات الإنتاج والخدمات؛

□ الحصول على مستوى تقني أعلى يمكن تحسين من دخلهم؛

□ المساهمة الفعلية في توفير وتدبير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجماعة. ويتم إعداد برنامج ما بعد محو الأمية طبقا لتوجيهات مضبوطة بتعاون مع المتدخل المتخصص الذي يحدد موضوع التكوين ومختلف الأنشطة المرتبطة به .

يحدد التعلم شكل ومضمون المعارف المكتسبة في المرحلة الأولى من محو الأمية الوظيفي، وذلك بواسطة تعليم تطبيقي وممارسة تدريجية على أرض الواقع لمهنة أو نشاط اختاره المتعلم.

3-4-2- التربية غير النظامية :

تتصدى التربية غير النظامية لظاهرة عدم التمدرس والانقطاع المبكر عن الدراسة لدى الأطفال. لذلك فهي تكملية للمجهودات المبذولة لتعميم التعليم وتجفيف منابع الأمية.

وعلى هذا الأساس تعترم كتابة الدولة توفير :

► **مدرسة الفرصة الثانية، والحق في انطلاقة جديدة؛** وهي مدرسة الفرصة الثانية بالنسبة للمستفيدين أنفسهم، وللمجتمع المغربي عامة ليتدارك الصغار ما ضاع منهم

في التعليم النظامي، وفرصة للمجتمع حتى يؤدي واجبه اتجاههم ويوفر التعليم لكل الذين حرموا منه، خاصة الأطفال الذين ما زالوا في مرحلة إجبارية التعليم؛

► **مدرسة تتجه نحو الأطفال وتشجع مشاركتهم**؛ تتلاءم هذه المدرسة المرنة، المتجهة نحو الطفل، والمعبئة لمشاركة الجميع مع مختلف الوضعيات على مستويات : البرمجة، التخطيط، التنظيم، والتدبير والاعلام والتواصل مع المستفيدين وأسرهم. وتشكل هذه المبادئ التربوية عاملا تحفيزيا لاسترجاع المستفيدين وتحبيب المدرسة لهم؛

► **مدرسة تشرك المجتمع المدني وتساهم في التنمية الاجتماعية**؛ تعتمد التربية غير النظامية على مشاركة المجتمع المدني، خاصة الجمعيات وكل الفاعلين في المجالات التربوية الاقتصادية والاجتماعية؛

► **سلاح ضد الإقصاء**؛ تعمل التربية غير النظامية على محاربة الإقصاء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وذلك عن طريق توسيع التربية لتشمل الفئات المحرومة بالمجتمع. فتمكن الصغار التائهين من إعادة تكوين أنفسهم ليصبحوا فاعلين بشكل تام، وتسعى لتنمية المواطنة، وتعريف أفضل لحقوقهم وواجباتهم والتصالح مع الذات، فهي إذن تساهم في التصدي للتطرف والظلامية.

3-4- الفئات المستهدفة

أ - **بالنسبة لمحو الأمية** : يتعلق الأمر بالأميين البالغين 15 سنة فما فوق خاصة النساء والفتيات بالوسط القروي مأجوري المقاولات.

ب - **بالنسبة للتربية غير النظامية** : فئة غير متجانسة. ويتعلق الأمر بالفتيات والفتيان المتروحة أعمارهم بين 9 و 15 سنة القاطنين بالمناطق القروية والحضرية والشبه حضرية، والذين يعيشون أوضاعا سوسيو اقتصادية جد متنوعة، إما لكونهم لم يسبق لهم أن تدرسوا أو لأنهم غادروا المدرسة قبل إنهاء المرحلة الإجبارية، على أن جلهم، عاش تجربة سلبية مع المدرسة.

ولا خيار لهذه الفئة إلا الشغل غير المنظم أو التسكع في الشوارع، خاصة في المناطق الحضرية والشبه حضرية. حيث يعاني جلهم من التهميش والإقصاء، ويتعرضون للاستغلال ويمكن تصنيفهم إلى ثلاث مجموعات :

► **الأطفال في وضعية صعبة وفي وضعية إقصاء** : أطفال الشوارع، الأطفال في حالة شغل، أطفال مراكز حماية الطفولة؛

▶ **الاطفال المعرضون للانزلاق إلى وضعية جد صعبة أو إلى الإقصاء** : تفتقر هذه الفئة للتأطير العائلي والتربوي رغم تواجدها داخل الأسرة؛

▶ **الأطفال الذين يعيشون في بيئة أسرية عادية لكن دون إمكانية التأطير التربوي والتعليمي.**

3-5- اختيارات وأوليات

3-5-1- الأوليات :

تعطي كتابة الدولة، في إطار الاستراتيجية الحالية الأولوية للفئات المستهدفة التالية :

1- أطفال الفئة العمرية 9 و 15 سنة غير الممدرسين : تعيش هذه الفئة في ظروف سوسيواقتصادية صعبة متسمة بالتهميش والإقصاء. وتعطي كتابة الدولة عناية خاصة لـ :

▶ **الفتيات عموماً**، باعتبارهن يشكلن نسبة عالية من غير المتمدرسين، وكونهن أمهات المستقبل؛

▶ **أطفال الوسط القروي**، نظراً للنسبة المرتفعة لعدم التمدرس؛ وبغية المساهمة في التنمية المحلية ووضع حد للهجرة القروية عن طريق برامج تشجع التصالح مع وسطهم؛

▶ **أطفال في وضعية صعبة**، لعدم التمدرس أو الانقطاع عن الدراسة أثر سلبي يتجلى في العمل المبكر والانحراف وفقدان المناعة النفسية والاجتماعية والاستغلال بمختلف أشكاله.

2- الراشدين البالغين أقل من 45 سنة : ويتعلق الأمر بشريحة لازالت نشيطة نذكر منها :

▶ **النساء وخاصة نساء العالم القروي** حيث نسبة عالية من الأمية، استجابة لحاجيات مستعجلة للنهوض بأوضاع المرأة على المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛

▶ **ساكنة المناطق غير المحظوظة**؛ التي تعيش في ظروف صعبة، إذ أن كل تدخل لصالحهم يساعدهم على تجاوز وضعيتهم ويحميهم من أشكال اليأس والانحراف.

3-5-2-الاختيارات : إن الدور الأساسي المنوط بكتابة الدولة هو التخطيط، التوجيه، التنسيق والتقييم والتقويم لكل أنشطة تتعلق بمحو الأمية والتربية غير النظامية. ورغم تعقد مهامها وضرورة انخراط العديد من المتدخلين فان اختياراتها تقوم على :

1- البرامج التربوية :

تعتبر كتابة الدولة الهيئة المسؤولة على وضع التصورات وإعداد البرامج التربوية من حيث المضامين في مجالي محو الأمية والتربية غير النظامية.

رغم تنوع الفئات المستهدفة فعلى البرامج التربوية الخاصة أن تعد بطريقة تستجيب لحاجيات المستفيدين، آخذة بعين الاعتبار، أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

2- التكوين :

تعتبر كتابة الدولة المسؤولة على التكوين واستكمال التكوين للمتدخلين في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

اعتباراً لتعقيد العمليات الموجهة للفئات المستهدفة، بحكم البرامج واختلاف المتدخلين، فإن تكوين الموارد البشرية يشكل أحد العناصر التي لا يمكن تجاوزها في الاستراتيجية.

3- الشراكة :

تعتبر الشراكة أفضل نموذج يمكن اعتماده مع مختلف المتدخلين، وتبني على إبرام اتفاقيات تتحدد بموجبها أدوار ومهام كل طرف. ويهدف هذا النموذج ترشيد الجهود والوسائل، إذ يتدخل كل طرف حسب اختصاصاته وموارده البشرية والمالية.

4- الاحتضان :

تعتمد كتابة الدولة إرساء مبدأ الاحتضان لفائدة المستفيدين بغية دعم التضامن بين مختلف مكونات المجتمع، يتم بواسطة أشخاص ماديين أو معنويين، وطنيين أو أجانب. لفائدة الجمعيات (احتضان جماعي) أو لفائدة الأفراد (احتضان فردي).

5- المقابلة المواطنة :

تعتمد كتابة الدولة تعبئة المقاولات والمؤسسات العمومية، وحثها على توسيع مجالات تدخلها حتى يستفيد من برامجها سكان محيطها إضافة إلى مجاورها.

6- التنمية الاجتماعية المندمجة :

ستعمل كتابة الدولة على حد كافة المتدخلين في مجالات محاربة الفقر والتنمية المحلية، لكي يدرجوا في برامجهم مكونا لمحو الأمية والتربية غير النظامية.

7- التنسيق :

ستدفع كتابة الدولة اتجاه تنسيق محكم في كل مشاريع مختلف المتدخلين (حكوميين أو غير حكوميين) في مجالي اختصاصها.

انطلاقا من الأسس السالفة الذكر، فإن استراتيجية كتابة الدولة تتمحور حول العشر محاور التالية :

- | | |
|-----------------------|---------------------------------|
| 1- نظام المعلومات؛ | 6- التكوين؛ |
| 2- الشراكة؛ | 7- التعاون الدولي؛ |
| 3- الاحتضان؛ | 8- التعبئة والتواصل؛ |
| 4- التنظيم؛ | 9- التقييم والافتحاص والمراقبة؛ |
| 5- البرامج التعليمية؛ | 10- الرقي الاجتماعي المندمج. |

4- محاور تنفيذ الاستراتيجية

1-4- نظام المعلومات وقاعدة المعطيات

إن تعقد الميدان، إضافة إلى تنوع البرامج بسبب خصوصية كل مجموعة مستهدفة، وتعدد الفاعلين المتدخلين في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية يستلزم توفير نظام معلوماتي يهدف إلى :

- ▀ التوفر على معلومات حول وضعية الأمية وعدم التمدرس ووقع البرامج المنجزة؛
- ▀ وضوح الرؤية بخصوص سير برامج محو الأمية و التربية غير النظامية، قصد تزويد أجهزة التقييم والافتحاص والمراقبة بالمعطيات الضرورية؛
- ▀ تصويب عمل الفاعلين المتدخلين في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية ليستهدف المناطق والفئات ذات الأولوية.
- ▀ ولبلوغ هذه الأهداف، لا بد لهذا النظام أن يؤدي الوظائف التالية :
- ▀ تحديد ومعرفة خصائص المستهدفين؛
- ▀ المساعدة على تتبع وفهم دينامية وتطور نتائج برامج التدخل؛
- ▀ توفير أدوات التدبير الكفيلة بتحديد استراتيجيات ناجعة؛
- ▀ توفير أدوات تتبع وتحليل المعطيات الكفيلة بإنجاز حصيالات منتظمة للبرامج على المستويين الكمي والنوعي.

كما ينبغي أن يكون هذا النظام قادرا على رفع تحدي الزيادة في أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية والتربية غير النظامية التي تتطلب بدورها آلية مستمرة لتجميع ومعالجة المعطيات.

ويؤدي هذا الجهاز المعلوماتي مهمة الإخبار الدوري بحالة تقدم البرامج، وإبراز مختلف المؤشرات التي تم تحديدها في إطار أجهزة التقييم والافتحاص والمراقبة. كما يرتكز على قواعد معطيات محلية، جهوية ووطنية :

▀ **قاعدة المعطيات المحلية** : تتعلق بالمستفيدين، والمراكز، والمتدخلين. وتمكن هذه القاعدة من تجميع أكبر عدد من المعلومات حول تطبيق البرامج على مستوى النيابة، وترتبط بالمستفيدين والمراكز والمتدخلين. كما تسمح بمعالجة المعطيات وفق مراحل تنفيذ البرامج بما في ذلك عمليات التدبير (المالية، التربوية والتنظيمية).

▀ **قاعدة المعطيات الجهوية** : تمكن من تجميع كل المعلومات المتوفرة على مستوى الجهة. وتتمركز هذه القاعدة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، بمثابة وسيلة للتحليل والمعالجة بين المستوى المركزي والمستوى الإقليمي.

▣ **قاعدة المعطيات المركزية :** على المستوى المركزي، تعمل هذه القاعدة على تجميع وتركيب ومعالجة مجموع المعلومات المحصل عليها من الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، قصد تحليلها، وبالتالي تقييم برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

2-4- الشراكة

تسعى استراتيجية كتابة الدولة لتحقيق الشراكة بمعناها الواسع، حيث أن الشراكة تمثل أفضل آلية للتدخل مع مختلف المتدخلين. فهي تمكن من زرع دينامية فعالة للمساهمة وطنيا ومحليا في عدة مجالات، كما تعزز التعاون بين مختلف الشركاء في إطار يطبعه التشاور والتآزر وتوحيد وتصويب الجهود نحو نفس الهدف.

وهناك نوعان من الشركاء الذين يمكنهم المساهمة في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية :

▣ المتدخلون المباشرون في تدبير البرامج ميدانيا كالقطاعات الحكومية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

▣ المتدخلون غير المباشرين، الذين يقومون بدعم تنفيذ البرامج دون التدخل في سيرها (مثل المنظمات الدولية والأجنبية والدول الصديقة وغيرهم). ومن أهم مساهماتهم إنجاز الدراسات، وإعداد البرامج والتكوين الخ...

ومن ضمن الشركاء الأساسيين تحتل المنظمات غير الحكومية، مكانة هامة في الاستراتيجية، وذلك لانخراطها في برامج التنمية البشرية والاجتماعية والبيئية. حيث تعتبر شريكا أساسيا لكتابة الدولة، ومتدخلا مباشرا في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

الأهداف :

▣ انخراط وتعبئة كل القوى الحية حول الهدف النبيل لتوفير التربية للأطفال غير الممدرسين ومحو أمية الكبار؛

▣ تعزيز وإغناء برامج محو الأمية والتربية غير النظامية في إطار مقارنة القرب؛

▣ تشجيع التنمية وإنجاز مشاريع التنمية المندمجة؛

▣ تعبئة موارد مالية ومادية إضافية.

التففيذ :

- ▀ إقرار الشراكة في إطار احترام تام لالتزامات كل طرف، والعمل على تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج؛
- ▀ إقرار جهاز ينظم الشراكة وتعبئتها من اجل أهداف تطوعية؛
- ▀ اعتماد دليل الإجراءات لتوحيد المساطر وفق التوجيهات الواردة في دورية الوزير الأول رقم 7/2003 بتاريخ 27 يونيو 2003، المتعلقة بالشراكة بين الدولة والجمعيات؛
- ▀ إبرام اتفاقيات الشراكة على المستويات المركزية والجهوية والمحلية؛
- ▀ إحداث لجان مختلطة للقيادة والتتبع (كتابة الدولة والشركاء المعنيين).

3-4- الاحتضان

تعريزا للتضامن بين مختلف مكونات المجتمع، سوف تحدث كتابة الدولة نظاما لاحتضان المستفيدين. يؤمن هذا النظام المبني على الشفافية والجدية، أشخاص ذاتيون أو معنويون، وطنيون أو أجنب. ويمثل هذا النظام دعما لتربية الأطفال غير الممدرسين ومحو أمية الكبار.

كما يمكن أن يتخذ الاحتضان شكلا فرديا، لفائدة مستفيد واحد أو شكلا جماعيا لفائدة مشروع برمته.

ويتجلى هذا الاحتضان في :

- ▀ هبة مالية كتحمل تكاليف تعليم شخص أو عدة أشخاص من الأطفال أو الكبار؛
- ▀ هبة مادية كتوفير أدوات وألبسة وغيرها؛
- ▀ تأطير تطوعي لعدد معين من ساعات التدريس أو التكوين التكميلي.

الأهداف :

- بالإضافة للمساهمة في تعميم التربية والعمل على تخفيض نسبة الأمية، يهدف الاحتضان إلى :
- ▀ فتح الآفاق لجميع المبادرات بواسطة مقاربة القرب، التي تضيف على التضامن قيمة أكبر؛
 - ▀ المساهمة في التغيير النوعي لحياة الأطفال المستفيدين منه وأسرههم؛

- تسريع الوثيرة الحالية لإنجاز برامج محو الأمية والتربية غير النظامية؛
- تشجيع الارتقاء والاندماج الاجتماعي لدى المستفيدين؛
- توفير موارد مالية ومادية إضافية.

التففيذ :

- إعداد الملفات والوثائق الضرورية للتدبير؛
- إحداث هياكل التنظيم والتدبير؛
- تعبئة مختلف الفاعلين : مؤسسات، منظمات غير حكومية، مؤسسات عمومية، محسنين...؛
- تنظيم حملات دورية واسعة للتواصل والتحسيس؛
- تتبع وتقييم البرامج والعمليات.

4-4- التنظيم

- قبل التطرق لمجال تنظيم كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية، لا بد من التذكير بمهامها الأساسية التي تتجلى في :
- إعداد وتنفيذ استراتيجية الحكومة في محو أمية الكبار والتربية غير النظامية لفائدة الصغار الموجودين خارج المدرسة، وذلك طبقا للتوجيهات الحكومية في هذا المجال؛
 - ضمان التربية غير النظامية لفائدة الأطفال واليا فعين المتراوحة أعمارهم ما بين 9 و 15 سنة غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة، ومحو أمية البالغين 15 سنة فما فوق؛
 - تطوير التواصل والإعلام قصد تحسين وتعبئة المجتمع للنهوض والمساهمة في برامج كتابة الدولة.
 - ولتنفيذ برامجها، تقوم كتابة الدولة بما يلي :
 - تنسيق وقيادة عمليات مختلف المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين؛
 - الرقي بالشراكة مع مختلف القطاعات العمومية والخاصة، والجمعيات، إضافة إلى بلورة الشراكة الاجتماعية مع الجماعات المحلية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛

- ▶ تطوير البحث والابتكار؛
- ▶ ضمان التكوين واستكمال التكوين لمختلف المتدخلين؛
- ▶ الإشراف والمساهمة في إعداد وتطبيق برامج محو الأمية وبرامج التربية غير النظامية
- ▶ (البرامج التربوية، المناهج والوسائل الديدانكتيكية...)
- ▶ التتبع والتقييم المستمر، واعتماد التعديلات الضرورية للاستراتيجية؛
- ▶ اتخاذ كل الإجراءات والمبادرات الكفيلة بتطوير برامج محو الأمية والتربية غير النظامية، وفق استراتيجية الحكومة.

ومن ثمة فإن الأدوار الأساسية المنوطة بكتابة الدولة هي تخطيط، وتنشيط، وتطوير، وتوجيه، وتنسيق، وتقييم، وتعديل كل الأنشطة ذات الصلة بمحو الأمية وبالتربية غير النظامية، معتمدة في ذلك على البنيات التالية :

أ - المصالح المركزية لكتابة الدولة :

تتكون حاليا كتابة الدولة، التي تظل مواردها البشرية والمالية والمادية جد محدودة، من مديرتين اثنتين : مديرية محاربة الأمية، ومديرية التربية غير النظامية، كلاهما موروثتين بالتالي عن وزارة التشغيل ووزارة التربية الوطنية. ونظرا لحدائته، فإن هذا القطاع لن يتمكن من الاضطلاع بالمهام المنوطة به دون إعادة بناء هيكله مصالحة مركزيا وجهويا وإقليميا. ويعني هذا اعتماد هيكله تتضمن المصالح الإدارية والتربوية والمالية المركزية، وكذا المصالح الخارجية على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية التي تضطلع بمهام التنفيذ اللامركز لبرامج كتابة الدولة (العلاقة مع الشركاء، تكوين المتدخلين، التأطير التربوي، التواصل والإعلام، التتبع والتقييم...).

ب - المصالح الخارجية :

لا يمكن تطبيق استراتيجية محو الأمية والتربية غير النظامية وتتبعها ميدانيا دون إشراك فعلي وفعال للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية.

ويمكن تلخيص مهام هذه المصالح الخارجية في :

▶ إعداد واقتراح برامج العمل الإقليمية والجهوية؛

▶ تنفيذ برامج العمل السنوية؛

- ▀ إبرام اتفاقيات الشراكة؛
 - ▀ إعداد الخرائط السنوية لمحو الأمية والتربية غير النظامية؛
 - ▀ تطوير عمليات التعاون الجهوي والوطني والدولي؛
 - ▀ الارتقاء باستراتيجية محو الأمية والتربية غير النظامية؛
 - ▀ التواصل المرتبط باستراتيجية محو الأمية والتربية غير النظامية؛
 - ▀ تأهيل المنظمات غير الحكومية؛
 - ▀ تكوين المكونين مدرسي ومربي مختلف الفاعلين؛
 - ▀ التتبع الإداري والتأطير التربوي الميداني؛
 - ▀ تقييم النتائج المحصل عليها وتقويم خطط العمل وتتبع سيرها .
- كما تقوم الأكاديميات الجهوية والنيابات الإقليمية بموافاة كتابة الدولة بتقارير دورية حول تقدم إنجاز البرامج .

ج - أجهزة الاستشارة :

- ▀ اللجنة الوزارية لمحو الأمية والتربية غير النظامية، يرأسها الوزير الأول وتضم :

□ القطاعات المعنية؛

□ ممثلين عن الفاعلين العموميين والخواص والمجتمع المدني؛

وتضطلع هذه اللجنة بالمهام التالية :

□ تحديد السياسة الوطنية لمحو الأمية والتربية غير النظامية؛

□ دراسة الحصيلة السنوية التي تعدها اللجنة الوطنية؛

□ البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتطوير ودعم برامج محو الأمية والتربية

غير النظامية .

- ▀ اللجنة الوطنية لمحو الأمية والتربية غير النظامية، يرأسها السيد كاتب الدولة

المكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية وتضم :

□ ممثلي الوزارات المعنية؛

□ مديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛

□ ممثلي المؤسسات العمومية والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية؛

□ خبراء في مجالات محو الأمية والتربية غير النظامية.

وتضطلع اللجنة الوطنية بالمهام التالية :

□ التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجالي محو الأمية والتربية غير النظامية؛

□ اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية الضرورية للرفعي ببرامج محو الأمية والتربية غير النظامية؛

□ توجيه وتفعيل جميع أنشطة محو الأمية والتربية غير النظامية؛

□ المشورة وإبداء الرأي بخصوص البرامج والمشاريع المرتبطة بمحو الأمية وبالتربية غير النظامية؛

□ اقتراح الأبحاث والدراسات وخطط العمل في هذين المجالين؛

□ المساهمة في إنجاز حملات التحسيس والتعبئة.

▣ **اللجان المتخصصة التابعة للجنة الوطنية، وهي :**

▣ لجنة تتبع خطط العمل؛

▣ لجنة المناهج والبرامج والتكوين؛

▣ لجنة التواصل والعلاقات العامة؛

▣ لجنة البحث والتقييم.

▣ **اجتماعات اللجنة الوطنية**

تجتمع اللجنة الوطنية مرتين في السنة وكلما دعت الضرورة لذلك.

▣ **اللجان الجهوية لمحو الأمية والتربية غير النظامية**

تناط بهذه اللجنة المهام التالية :

□ التنسيق بين اللجنة الوطنية واللجان الإقليمية لمحو الأمية والتربية غير النظامية؛

□ المساهمة في وضع خطط العمل على مستوى الجهة؛

□ تتبع وتقييم برامج التدخل.

▣ اللجان المتخصصة المتفرعة عن اللجنة الجهوية :

▣ اللجنة الجهوية للمناهج والبرامج والتكوين؛

▣ اللجنة الجهوية للتواصل والعلاقات العامة؛

▣ اللجنة الجهوية للبحث والتقييم.

▣ اجتماعات اللجنة الجهوية :

تعقد اللجنة الجهوية اجتماعاتها مرتين كل سنة وكلما دعت الضرورة لذلك.

▣ اللجان الإقليمية ولجان العمالات لمحو الأمية والتربية غير النظامية

تتكلف النيابة الإقليمية للتربية الوطنية بسكرتارية هذه اللجنة التي تضطلع بالمهام

التالية :

▣ تحديد المشاكل ذات الصلة بمحو الأمية والتربية غير النظامية على مستوى

العمالة أو الإقليم؛

▣ تطبيق توجيهات وتوصيات اللجنة الوطنية؛

▣ القيام بكل ما من شأنه ان يحسن برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

▣ اللجان المتخصصة التابعة للجنة الإقليمية

▣ لجنة تنفيذ وتتبع البرامج؛

▣ لجنة البرامج والتكوين والبحوث؛

▣ لجنة التواصل والعلاقات العامة.

▣ اجتماعات اللجنة الإقليمية أو لجنة العمالة.

تجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة وكلما دعت الضرورة لذلك.

د - التدابير التشريعية والتنظيمية :

يتطلب تطبيق استراتيجية محو الأمية والتربية غير النظامية إرساء قاعدة تشريعية

واضحة، يتم بموجبها ربط علاقات شفافة مع مختلف الشركاء ومع المصالح الإدارية

والمالية للدولة. ويستدعي هذا الأمر، كخطوة أولى، إصدار النصوص المرتبطة

بالمجالات التالية :

▣ شروط ولوج التربية غير النظامية ومدة الدراسة؛

▣ البرامج والمواقيت وطرق التقييم ومنح الشهادات؛

- ▀ المسالك المؤدية للتعليم النظامي والتكوين المهني؛
- ▀ نسب وشروط صرف التعويضات عن ساعات التدريس، والساعات الإضافية، وخدمات التكوين والتتبع والتأطير الميداني؛
- ▀ الاختصاصات على مستوى الأكاديميات والنيابات؛
- ▀ أجهزة الاستشارة واللجان الوطنية والوزارية ولجان الجهات والأقاليم.

4-5- البرامج التربوية

نظرا لتنوع خصائص الفئات المستهدفة والأهداف التربوية المسطرة في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية، سيتم تبني مقاربات مختلفة خاصة بكل مجال من المجالين.

أ. مجال محو الأمية :

استجابة للحاجيات الفعلية لمختلف الفئات المستهدفة، سيتم تعزيز المراجع المعتمدة حاليا ووضع برامج جديدة بشراكة مع مختلف المتدخلين.

محو الأمية باللغة العربية

ستواصل كتابة الدولة، في إطار تحليل الحاجيات من كتب لمحو الأمية، إنجاز مشروع يعنى ب :

- ▀ تقييم الكتب المرجعية الحالية ودليل المكون المعتمد حاليا؛
- ▀ إعداد مرجعية للكفايات في الأندراغوجيا؛
- ▀ إعداد مرجعيات جديدة لمحو الأمية المتخصصة لفائدة قطاعات: الصناعة التقليدية والسياحة، البناء والأشغال العمومية والطاقة والمعادن.

محو الأمية باللغة الفرنسية

إن تعميم مشروع محو الأمية الوظيفية حسب المقاس داخل المقاولات، يمر بالضرورة عبر تشجيع برامج التكوين مع مختلف الجمعيات المهنية. ستهتم هذه البرامج بتكريس وضعيات التعلم الحالية بقطاع النسيج والألبسة الجاهزة وقطاع الصناعة الغذائية، وصياغة برامج خاصة للتعلم بقطاعات جديدة.

ما بعد محو الأمية

فضلا عن تطوير ملكة القراءة والتكوين الذاتي، تروم مرحلة ما بعد محو الأمية، نقل وتعزيز وتثبيت قيم التسامح والمواطنة المسؤولة، مع الحفاظ على مكتسبات فترة محو الأمية.

وستتكم كتابة الدولة في هذا الشأن على :

▀ إعداد كتيب تبسيطي لمقتضيات مدونة الأسرة خاص بالمتحررين من الأمية، نساء وذكورا.

▀ إعداد كتيبات جديدة تعنى بمواضيع مختلفة كالبيئة وغيرها، وذلك بتعاون مع القطاعات المعنية.

ب - مجال التربية غير النظامية

تتحمل كتابة الدولة على عاتقها إنجاز برامج تربية ملائمة للفئات المستهدفة بالتربية غير النظامية. إلا أن اختلاف نوعيات الفئات المستهدفة وتتنوع حاجاتها في التربية تمر عبر إعداد مناهج خاصة تراعي انشغالاتها السوسيو ثقافية والسوسيواقتصادية والسوسيو مهنية، كمحفز يسهل إدماج هذه الفئات في الحياة الجماعية.

ولإنجاز هذه البرامج، كلفت كتابة الدولة لجنة وطنية بدراسة الوضع، وتحديد التوجهات والتصورات التربوية العامة قصد إعداد البرامج التربوية الجديدة.

منهجية الإعداد

يندرج تصور وإعداد هذه البرامج في مسلسل علمي يرتكز على دراسات وبحوث تتمحور حول :

▀ تحديد نوعيات الفئات المستهدفة؛

▀ ضبط الحاجيات التربوية لكل فئة عن طريق تحليل تطلعات المستفيدين أنفسهم وآبائهم، وكذلك الفاعلين السوسيو تربويين المحليين طبقا لتوجيهات وأهداف وغايات قطاع التربية الوطنية؛

▀ إعداد الكفايات الأساسية والأهداف التربوية؛

▀ تحديد طرق ووسائل التقييم؛

▀ طباعة وتوزيع الوثائق والوسائل التربوية؛

▀ تنفيذ البرامج وتقييمها وتعديلها.

الإجراءات اللازمة اتخاذها

تتميز المناهج بالمرونة والتنوع، ولا تنحصر في المعارف الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وتشمل أيضا، مواضيع تربوية في المجالات الصحية والبيئية، و المدنية والدينية والسكانية وغيرها .

كما ستواصل كتابة الدولة بدل المزيد من المجهودات في هذا الميدان، وفق هاجس العقلانية الذي ينسجم مع مبادئ وظيفية ومرنة وملائمة، حيث ستباشر في هذا المضمار عمليتين :

العملية الأولى :

وتسعى إلى تعزيز وتقوية البرامج الراهنة عن طريق :

- ▶ طباعة وتعميم الوثائق والمطبوعات التربوية؛
- ▶ تطبيق وتقويم المناهج والوثائق التربوية التي تم إعدادها .
- ▶ إنتاج البطاقات الديدانتيكية المرتبطة بالمستويين الأول والثاني لبرنامج الإدماج في المدرسة .

العملية الثانية :

وتعنى بإعداد مناهج جديدة لفائدة الفئات التالية :

- ▶ أطفال الوسط القروي؛
- ▶ أطفال الشوارع؛
- ▶ أطفال مراكز حماية الطفولة؛
- ▶ الأطفال المزمع إدماجهم في التكوين المهني .

ج - استعمال التكنولوجيا الحديثة للإعلام والتواصل (N.T.I.C)

تعتبر هذه التكنولوجيا أداة تربوية لتكوين المستفيدين والمؤطرين على السواء، حيث يؤدي استعمالها إلى :

- ▶ تعبئة الدارسين؛
- ▶ تحصيل المعارف في وضعية مستقلة؛
- ▶ التعلم وفق التدرج الفردي المبني على الكفايات الخاصة بالتعلم؛
- ▶ تكوين شرائح واسعة من السكان؛
- ▶ تبادل الخبرات؛
- ▶ الانفتاح على الحداثة والثقافة .

كما أن استعمال التلفزة التربوية يمكن أن يعزز بطرق أخرى للتكوين عن بعد كالأقراص المدمجة والأنترنت... الخ.

4-6- التكوين

نظرا للتعقيد الذي يطال العمليات والبرامج الخاصة بالفئات المستهدفة بالبرامج من حيث النوعية، وتشعب المتدخلين، يبقى تكوين الموارد البشرية أحد العناصر الأساسية للاستراتيجية.

ثم إن خصوصيات ومعيقات العمل في مجالي محو الأمية والتربية غير النظامية، تتطلب موارد بشرية مدربة تدريباً يؤهلها لأداء مهامها على أحسن وجه. وقد اختارت كتابة الدولة أن تعتمد تكويناً وظيفياً، نظرياً وتطبيقياً ملائماً للمتطلبات الميدانية.

الأهداف :

- ▶ تحسين كفايات المتدخلين في مجالي محو الأمية والتربية غير النظامية مع تزويدهم بالمقاربات والوسائل التربوية الملائمة لميادين تدخلهم؛
- ▶ تكوين متدخلين جدد في محو الأمية والتربية غير النظامية.

أنواع التكوين :

سيتم تنظيم دورات وندوات تكوينية، ولقاءات تربوية وحصص تكوينية عن بعد، وأنشطة تأطيرية إضافة إلى أخرى تهتم بالتتبع الميداني. وتتمحور هذه الأنشطة التكوينية حول مقاربات تشاركية مجزوءاتية.

أ - مجال محو الأمية

تكوين مكوني للمدرسين :

ويتعلق الأمر بإعطاء الفرصة لمكوني شركاء القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات، لاكتساب معارف وتقنيات جديدة في الأندراغوجيا، وتقنيات التشغيل والتخطيط وتدريب حصص التكوين وتقييم المهارات المكتسبة لدى الدارسين. ويتم تزويد كل مكون بدليل مرجعي للتكوين.

ويمتد التكوين من أسبوع إلى اثنين، متمحوراً حول الوحدات التالية :

▶ تحديد الأهداف التربوية؛

▶ خصائص ومناهج الأندراغوجيا؛

► طرق تنظيم دروس محو الأمية؛

► تقنيات تنشيط المجموعات؛

► التواصل؛

► تقنيات التقييم التربوي (اختبار التموضع، التقييم التشخيصي، التقييم التكويني والتقييم النهائي).

► تكوين المدرسين :

يمتد هذا التكوين على مدى 10 أيام، ويتمحور تكوين مدرسي شركاء القطاعات العمومية والجمعيات حول نفس وحدات تكوين مكوني المدرسين.

أما مدرسي الماجورين بالمقاولات، فيستفيدون من وحدة إضافية تساعدهم على :

► الإلمام بالوضعية التعليمية للمأجورين؛

► التخطيط البيداغوجي للعمليات التعليمية والتكوينية؛

► المشاركة في تتبع نقل المهارات داخل المقولة.

► تكوين واضعي البرامج :

توخيا للدقة في تحديد وضعيات التعليم بكل قطاع على حدة طبقا لبرامج محو الأمية الوظيفية على المقاس، يبدو تكوين منجز البرامج التابعين لمختلف المتدخلين في المقاولات أمرا ضروريا.

وتتم صياغة ووضع الكتب المرجعية بناء على الوضعيات التعليمية المختلفة بتعاون مع ممثلي القطاعات المعنية على أساس.

► التكوين عبر المجلة المتخصصة :

ستسهر كتابة الدولة على إصدار مجلة متخصصة في الأندراغوجيا تقوم مقام آلية للاتصال بين كتابة الدولة ومختلف الشركاء، ومنبرا للتأطير والتوجيه وعرض الأفكار المتعلقة بتعليم الكبار بصفة عامة، وبالتكوين على وجه الخصوص.

ب - التكوين في مجال التربية غير النظامية

► مسلسل وضع خطط التكوين :

يتم تكوين مختلف المتدخلين في مجال التربية غير النظامية عبر خطط للتكوين تستجيب للحاجيات الميدانية.

ويستند وضعها على الخطوات المنهجية العلمية التالية :

• تحديد الحاجيات ذات الأولوية بالنسبة لتكوين كل فئة من المتدخلين وذلك بواسطة طرق وتقنيات خاصة : تقنيات المجموعة الإسمية (TGN)، الاستبيان، توصيات الأيام الدراسية، خلاصات تقارير الزيارات الميدانية...؛

• تحديد المواضيع المرتبطة بمضامين تكوين كل فئة من المتدخلين؛

• تهييء خطط التكوين التي تتلاءم مواضيعها وأهدافها وأنشطتها وتقنيات التشييط، ووثائقها المرجعية، وطريقة تقييمها، مع كل فئة مستهدفة؛

• تنفيذ خطة تتبع وتقييم عمليات التكوين المنفذة ميدانيا .

• وتجدر الإشارة إلى أن صياغة التكوين تتم وفق مقارنة وظيفية متجددة تروم معالجة كل موضوع تم تصنيفه كحاجة تكوينية.

• المستهدفون من التكوين

يهتم التكوين في مجال التربية غير النظامية بكل الأشخاص المشاركين في تنفيذ برامج التدخل : المربون، مكونو المربين، المشرفون، المسؤولون عن التدبير بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وبالنيابات الإقليمية والجمعيات الشريكة، وكذا أطر المصالح المركزية.

وتتطلب الزيادة السنوية في أعداد الأطفال المستفيدين من هذا النوع من التربية، الرفع من عدد الموارد البشرية التي تنقسم إلى نوعين من المتدخلين :

المتدخلون القدامى :

وهم الذين سبق لهم أن عملوا في مجال التربية غير النظامية، والذين ترتبط مواصلة تكوينهم، بتحديد الحاجيات التكوينية المتجددة لديهم، وبالتالي ضرورة وضع خطط لتكوينهم والوحدات الجديدة المواكبة لهذا التكوين.

المتدخلون الجدد :

ويتعلق الأمر بالملتحقين الجدد بمجال التربية غير النظامية الذين لم يسبق لهم أن تلقوا أي تكوين في هذا الميدان.

التكوين الموجه للمتدخلين :

تخضع طبيعة التكوين هنا لنوعية الفئات المستهدفة بالتكوين.

► المربون/المدرسون :

يتمحور تكوين هذه الفئة حول المواضيع التالية :

► التربية غير النظامية : الأوجه العامة نظرية ومنهجية؛

► تدبير الأنشطة الديداجيكية؛

► تطبيق البيداغوجيا الفارقية في التربية غير النظامية؛

► تقييم الأنشطة التربوية؛

► تطبيق المناهج.

► مكونو المربين/المدرسين

يتعلق الأمر بمفتشي التعليم والأساتذة المكونين بمراكز تكوين المدرسين، وكل من يتكلف بالتكوين والتأطير التربوي للمربين/المدرسين العاملين في حقل التربية غير النظامية.

ويتمحور تكوين هذه الفئة حول المواضيع التالية :

► التربية غير النظامية وإشكالية التكوين؛

► تحليل الحاجيات التكوينية للمربين؛

► تطبيق البيداغوجيا الفارقية في التربية غير النظامية؛

► مناهج التربية غير النظامية، الأسس التربوية ومراحل التطبيق؛

► استراتيجيات التعلم: منهجية «تعلم التعلم».

► مسؤولو التربية غير النظامية بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات

الإقليمية.

تضطلع هذه الفئة بمهام التدبير والإشراف والتتبع. لذلك تتمحور أنشطة تكوينها حول المجالات التالية :

► مكونات واستراتيجيات تطبيق التربية غير النظامية؛

► تدبير برامج التربية غير النظامية: التتبع الميداني وتطوير التربية غير النظامية على المستويين الجهوي والإقليمي؛

▀ إعداد مشاريع خطط العمل الجهوية والإقليمية.

كما يمكن إدراج مواضيع ومجالات تكوينية أخرى كلما دعت ضرورة التكوين لذلك.

▀ مسؤولو التربية غير النظامية بالجمعيات الشريكة

يتم التركيز في تكوين هذه الفئة على تعزيز احترافيتها من حيث التدخل في هذا المجال. ويتمحور تكوينها حول المواضيع التالية :

▀ تدبير المشاريع السوسيو تربوية: إعدادها، تطبيقها، تتبعها وتقييمها؛

▀ تحسين كفايات التدخل: ميادين التدخل والكفايات الضرورية.

كما تتم معالجة مواضيع أخرى كلما دعت ضرورة تكوينية لذلك.
أطر المصالح المركزية.

على المستوى المركزي، ستوضع رهن إشارة المسؤولين عن إعداد برامج التدخل في التربية غير النظامية والإشراف عليها وتنسيقها وتدريبها، المقاربات والأدوات المنهجية الملائمة للاضطلاع بمهامهم بفعالية ونجاح.

4-7- التعاون الدولي

تسعى كتابة الدولة إلى تطوير علاقات التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل :

▀ توسيع دائرة مصادر تمويل برامجها؛

▀ دعم وتقوية تبادل التجارب مع دول أخرى، وذلك لإنجاز مشاريع محو الأمية والتربية غير النظامية وفق الأولويات الوطنية طبقا لما يلي :

▀ تنويع ميادين التعاون لتتضمن :

□ إنجاز البحوث والدراسات المرتبطة بمختلف معيقات محو الأمية والتربية غير النظامية؛

□ المساهمة في تقويم النقائص المسجلة في البرامج المنفذة في بلادنا؛

□ الاهتمام بالتجارب الدولية في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية؛

□ الاستفادة من تجارب المنظمات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمهتمة بمحو الأمية والتربية غير النظامية.

□ إعداد البرامج المتوسطة والبعيدة المدى وفق استراتيجية كتابة الدولة؛

□ تحسين وتقوية التبادل في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية على المستوى الدولي طبقا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

8-4- التبعة والتواصل

تتعزيز برامج محو الأمية والتربية غير النظامية بعمليات التحسيس والتبعة التي تستهدف المستفيدين، ومختلف الشركاء، لذلك تولى كتابة الدولة أهمية بالغة للتواصل والتبعة.

أ - التبعة :

الأهداف :

▶ إنعاش الطلب والإقبال على التربية غير النظامية ومحو الأمية لدى الفئات المستفيدة؛

▶ الرفع من نسب المواظبة والنجاح لدى المستفيدين؛

▶ تشجيع انخراط أكبر عدد ممكن من الشركاء والفاعلين؛

▶ تطوير التدابير والإجراءات التحفيزية عند المستفيدين والمتدخلين.

المستهدفون :

تهتم عمليات التبعة بكل مكونات المجتمع خاصة منها :

▶ الفئات المستهدفة والمعنية ببرامج محو الأمية والتربية غير النظامية؛

▶ مختلف الشركاء والمتدخلين المشاركين في هذه البرامج؛

▶ المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية؛

▶ المنظمات الدولية.

الإجراءات المرتبطة بالتبعة :

▶ تطوير الشراكة كأحد محاور الاستراتيجية؛

▶ إنعاش بيئة للتعليم خالية من الأمية.

ولتشجيع الاهتمام بمحو الأمية وبالتربية غير النظامية، وكذا تجنيد المستفيدين خطر الارتداد للأمية، أضحي من الضروري العمل على تطوير بيئة تشجع على التعلم والمبادرة إضافة إلى التدابير الأخرى، هذا مع العلم أن الإقبال على برامج محو الأمية والتربية غير النظامية يظل لحد الآن اختياريًا.

وسائل التحفيز والتشجيع :

فضلا عن الحث على المواظبة وتحسين نسبتها ونسب النجاح، ستعمل كتابة الدولة على الانتقال من المرحلة الحالية التي تبادر فيها مصالحتها وشركاؤها إلى البحث عن المستفيدين وتسجيلهم، إلى وضعية يصبح فيها المستفيدون هم أصحاب المبادرة في طلب الانخراط في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية وذلك بغية خلق وإنعاش الطلب عليهما. ومن أهم الوسائل التحفيزية التي تتضمنها الاستراتيجية :

• البرامج نفسها والتي ستضفي عليها كتابة الدولة أكثر جاذبية، وأكثر استجابة للحاجيات التعليمية والتكوينية للمستفيدين، مع إعدادها وفق طرائق التعلم الملائمة لخصوصيات الدارسين؛

• منح محفزات للمستفيدين المتفوقين، كالتشواهد التي تثبت مستوى التأهيل الذي حققوه وجوائز الاستحقاق، وتسهيل ولوج الحاصلين على هذه التشواهد لبرامج التكوين الأخرى، إضافة إلى خدمات القروض الصغرى والأنشطة المدرة للدخل وغيرها...؛

• إثارة اهتمام المتدخلين: مربين ومكونين ومشرفين ومعدّي البرامج ومكلفين بتدبيرها وشركاء، وتشجيعهم وتقوية تنافسيتهم في طرق الإنجاز وجودة التدخل، وذلك عن طريق منح جوائز لأحسن الإنجازات من حيث أعداد المستفيدين المسجلين، ومعدلات المواظبة والنجاح المحققة؛

• نشر الإنجازات والنتائج التي حصل عليها المتدخلون على صفحات نشرة الاتصال التي تصدرها كتابة الدولة؛

• تعميم التجارب الناجحة عن طريق هذه النشرة؛

• مواكبة الجمعيات قصد تطوير كفاءاتها في مجالات تهم وضع المشاريع المندمجة والبحث عن التمويل.

ب. التواصل :

الأهداف :

• تطوير وإنعاش برامج وعمليات التربية غير النظامية ومحو الأمية؛

• تحسيس وتعبئة مجموع مكونات المجتمع؛

• تنويع وتكثيف الخطاب التواصلي ووسائله.

المستهدفون :

- ▶ الفئات الأمية وأسرها؛
- ▶ الأطفال غير المدرسين أو المنقطعين عن الدراسة وأسرتهم؛
- ▶ المستفيدون من دروس محو الأمية الذين بلغوا مراحل متقدمة في التكوين؛
- ▶ المتحررون من الأمية؛
- ▶ المستفيدون من برامج التربية غير النظامية؛
- ▶ المتدخلون والشركاء المحتملون.

الإجراءات المرتبطة بالتواصل

- ▶ حملات إعلامية للتحسيس والتعبئة تتمحور حول أهداف برامج كتابة الدولة (التلفزة، الإذاعة، الجرائد...)
- ▶ إنتاج وسائل إعلامية مكتوبة مسموعة ومرئية كالمصقات والمطويات والمنشورات والأفلام وأشرطة الفيديو وغيرها...
- ▶ إصدار نشرة للتواصل مع مختلف المتدخلين قصد تبادل التجارب والمعلومات؛
- ▶ تنشيط أيام وطنية تروم تحقيق انخراط الشركاء من القطاعات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التفكير حول أوجه وآليات تنفيذ الاستراتيجية؛
- ▶ تحيين الموقع الإلكتروني لكتابة الدولة وتزويده بالمعطيات الضرورية؛
- ▶ تنشيط اجتماعات ولقاءات وموائد مستديرة على المستوى الجهوي والإقليمي للمزيد من تحسيس المستفيدين المحتملين؛
- ▶ تنشيط اللقاءات والأنشطة المرتبطة بالتحسيس والإعلام من طرف الشركاء أنفسهم.

4-9- التقييم، والافتحاص والمراقبة

- يعتبر التقييم والافتحاص والمراقبة إجراءات مستمرة تهدف ضمان جودة البرامج وكل العمليات أثناء كل مراحل تنفيذ برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.
- ينبغي أن يمكن النظام الذي سوف يتم إعداده وتطبيقه وتعميمه من تحقيق استنتاجات دورية للمؤشرات الكمية والنوعية المتعلقة بسير البرامج. ويتناول التقييم عدة جوانب نذكر منها:

تقييم المعارف عند بداية ومنتصف ونهاية كل برنامج على حدة:

تقييم الوسائل المعتمدة: الكتب، المكونات، التنظيم؛

تقييم الأثر: التغييرات في سلوك الدارسين والتحسين الطارئ على بيئتهم.

ويرتكز هذا النظام على شبكة من مؤشرات القياس الكمي والنوعي وهي :

مؤشرات قياس سياق البرامج (**Indicateurs de contexte**) التي تعنى بمستويات الأمية وعدم التمدرس وتوزيعها الجغرافي خصوصا لدى الأميين وغير المتمدربين والمنقطعين عن الدراسة حسب الجنس والوسط والفئة العمرية والنشاط المزاولة؛

مؤشرات قياس الأداء (**Indicateurs de performance**) وهي :

□ نسبة إنجاز الأهداف : أعداد المسجلين مقارنة بالأهداف السنوية؛

□ نسبة التسرب : عدد المنسحبين قبل نهاية البرنامج مقابل عدد المسجلين عند بدايته؛

□ نسبة النجاح : عدد الناجحين الذين اجتازوا اختبارات التقييم النهائي مقابل عدد المستفيدين الذين أنهوا البرنامج؛

□ المردودية : عدد المستفيدين الناجحين في اختبارات التقييم النهائي مقابل عدد المسجلين في بداية البرنامج؛

□ درجة التحصيل لدى الدارسين: وهو مؤشر نوعي يهتم بقدرات الدارسين على استيعاب المعارف والمهارات في القراءة والكتابة والحساب وفق المهارات والكفايات المستهدفة في البرامج.

□ مؤشر تقييم الأثر: (**Indicateurs d impact**)

بحكم صعوبة قياس هذا النوع من المؤشرات انطلاقا من المعطيات الخاصة بالمستفيدين من البرامج، ستكون هذه المؤشرات موضوع بحوث دورية وقارة، وتهم ما يلي :

مؤشر بتحديد الأسباب المباشرة التي تؤدي بهم إلى الارتداد إلى الأمية من جديد؛

مؤشر الاندماج وتحسين شروط حياة المتحررين من الأمية. ويرتكز هذا المؤشر على العلاقة بين المستويات القرائية والتغيرات الأخرى للتنمية (الفقر، الدخل...).

وفي هذا الصدد، لا بد من بدل مجهود خاص للمزيد من البحث في هذا الاتجاه. كما يركز أيضا هذا النظام على نوعين إضافيين من التقييم وهما :

▀ التقييم الخارجي: ينجزه خبير خارجي متخصص عن طريق زيارات ميدانية للمراقبة والتقييم البيداغوجي، ودراسة وفحص التقارير الدورية التي تهم سير البرامج والتي يعدها ويرسلها الشركاء

▀ التقييم الداخلي: تقوم به أطر المصالح المركزية لكتابة الدولة والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والنيابات الإقليمية.

وستتظم دورات تكوينية لفائدة الموارد البشرية التابعة لكتابة الدولة والأكاديميات الجهوية والنيابات في مجال تتبع وتقييم برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

4-10- التنمية الاجتماعية المندمجة

من الواضح جدا أن للفقر تأثير سلبي على إقبال الأشخاص على تعلم القراءة والكتابة والحساب، والتوفر على قدرات في التعبير والتواصل، وامتلاك المهارات المساعدة على اندماجهم في محيطهم السوسيواقتصادي الذي يخضع لتغيرات عميقة ومتواصلة.

وتتطلب هذه الوضعية مجهودات هامة، وآليات جديدة للعمل قصد الإسهام في تيسير ولوج الشرائح السكانية الفقيرة لمختلف برامج محو الأمية الوظيفي، وتحقيق إدماجهم السوسيواقتصادي، وبالتالي تمكينهم من تجاوز وضعية الفقر والعوز.

إذ تتجزأ عدة برامج لمحو الأمية ولمحاربة الفقر والتضامن الاجتماعي والتنمية المحلية، من طرف قطاعات وزارية مختلفة ومنظمات غير حكومية وفاعلين آخرين، بطريقة تفتقد أحيانا وذلك للتسيق، الشيء الذي لم يمكن من الاستفادة كليا من هذه المجهودات المتناثرة.

لذلك سيتم إرساء إطار للتدخل التشاوري والتشاركي لجميع الفاعلين قصد إنجاز مشاريع تنموية اجتماعية مندمجة.

الأهداف :

▀ السهر على تحقيق التكامل بين المشاريع وتفاذي تشتت وتبعثر المجهودات والوسائل المتاحة؛

▀ ترشيد النفقات وعقلنة المجهودات؛

▀ تسيق برامج التنمية حول نفس الأهداف؛

5- برامج التدخل

• ضمان الاستهداف الجيد للبرامج والمناطق والسكان مع تحديد المناطق والفئات ذات الأولوية؛

• المساهمة في التنمية الاجتماعية للمستفيدين المنحدرين من المناطق غير المحظوظة.

التفـيـذ :

إبرام الاتفاقيات المتعددة الأطراف

سيتم تدبير مشاريع تنمية اجتماعية مندمجة وذلك في إطار اتفاقيات شراكة متعددة الأطراف تحدد خطط العمل، والأهداف، والتزامات أطراف المشروع مع بيان المساهمات والتمويل، وكذلك مؤشرات التتبع والتقييم وطرق الإشراف والتدبير الخ...

إحداث لجان القيادة

يستحسن إحداث لجان للقيادة، تضم عضويتها ممثلين عن مختلف الشركاء والمتدخلين وذلك قصد التحكم في طريقة انتقاء الفئات والمناطق المستهدفة وضمان التخطيط والتدبير الجيدين لمشاريع التنمية الاجتماعية.

1-5- مهام ودور كتابة الدولة

أنشئت كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية في 7 نونبر 2002، ويندرج عملها في إطار التوجهات الجديدة للسياسة التربوية والاجتماعية الرامية لتحقيق التنمية البشرية وتتجلى مهامها فيما يلي :

• إنجاز وتطبيق استراتيجية الحكومة في مجال محو أمية الكبار والتربية غير النظامية لفائدة الصغار الموجودين خارج المدرسة، وذلك انسجاماً مع التوجيهات الحكومية؛

• ضمان التربية غير النظامية للأطفال والياافعين المتراوحة أعمارهم بين 9 و15 سنة لغير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة؛

• ضمان محو أمية الفئات الأمية البالغة من العمر 16 سنة فما فوق؛

• تنسيق وقيادة أنشطة مختلف المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين، وذلك في إطار الاستراتيجية الحكومية المعتمدة في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية؛

• النهوض بالشراكة مع مختلف الفاعلين في القطاع العام والخاص والجمعيات، وكذا تنمية الشراكة الاجتماعية مع الجماعات المحلية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية؛

• تطوير البحث والتجديد في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية؛

• القيام بكل الأعمال الرامية لتطوير برامج محو الأمية والتربية غير النظامية وذلك في انسجام تام مع الاستراتيجية الحكومية؛

• ضمان التكوين واستكمال التكوين لمختلف المتدخلين في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية؛

• الإشراف على المساهمة في إنجاز وبلورة برامج محو الأمية والتربية غير النظامية، الضرورية (برامج بيداغوجية، طرق ووسائل ديداكتيكية،...).

• تطوير الإعلام والتواصل في مجال محو الأمية والتربية غير النظامية؛

• تشجيع العمل على تنمية محيط ملائم للتعلم مدى الحياة؛

• تتبع وتقييم وتقويم الاستراتيجية.

5-2- في مجال محو الأمية

يتضمن هذا المجال أربع برامج متنوعة ومتكاملة وهي :

أ - البرنامج العام :

تقديم :

ينجز هذا البرنامج بتعاون مع قطاع التربية الوطنية، عبر استغلال بنيات الاستقبال (المدارس، الإعداديات، الثانويات) وهيئة التأطير التربوي (المدرسين، المفتشين، المديرين).

الأهداف :

• ضمان محو الأمية الجماعية للفئات التي لا يمكنها الاستفادة من أحد البرامج المتخصصة في محو الأمية؛

• توفير تكوين أساسي لفائدة الشرائح المعنية في القراءة والكتابة والحساب كما يعنى هذا التكوين بمجالات الصحة والبيئة والتخطيط العائلي والمواطنة. قصد تمكين المستفيدين من تحقيق الاستقلالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

سبل التنفيذ :

• تعبئة المدرسين ومديري المؤسسات والمفتشين مع أداء مقدار 20 درهم كتعويض عن كل ساعة عمل؛

• توفير مؤسسات تعليمية تابعة لقطاع التربية الوطنية؛

• تزويد المستفيدين بكتب محو الأمية؛

• وضع نواة لتكوين المكونين بكل نيابة تتكلف بدورها بتكوين المكونين محليا؛

• تعزيز الجهاز الرسمي لمحو الأمية.

التمويل :

• ميزانية الدولة

ب - برنامج القطاعات الحكومية :

تقديم :

ينجز هذا البرنامج بتعاون مع الفاعلين العموميين، لفائدة فئات الأميين المستفيدين من خدماتهم. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز دور الفاعلين العموميين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، مع الحرص على تحقيق أهداف نوعية. وأهم الفاعلين في هذا المجال :

• كتابة الدولة المكلفة بالشباب : محو أمية المستفيدين من خدمات الأندية النسوية ودور الشباب؛

• وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري : محو أمية الفلاحين والبحارة وأسرهم؛

• وزارة العدل : محو أمية نزلاء المؤسسات السجنية والإصلاحية؛

• وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية : تتم الاستفادة من برامجها بالمساجد المجاورة للسكان المعنيين؛

• التعاون الوطني : محو أمية المستفيدين من المراكز الاجتماعية؛

• وزارة الطاقة والمعادن : محو أمية أجراء القطاع؛

• القوات المسلحة الملكية : محو أمية الجنود وأسرهم؛

• القوات المساعدة : محو أمية الأعوان وأسرهم؛

ورغبة منها في توسيع رقعة المتدخلين، فإن كتابة الدولة تجري حالياً اتصالات ومشاورات مع قطاعات وزارية أخرى ومؤسسات عمومية وجماعات محلية وتنظيمات وغرف مهنية قصد إعطاء الانطلاقة لعمليات جديدة.

الأهداف :

- ▀ تعزيز الجهاز العمومي لمحو الأمية وتعبئته لبلوغ أهداف تطوعية؛
- ▀ تنويع برامج محو الأمية وتصويبها لتصبح متخصصة وأكثر انتقائية؛
- ▀ ملائمة مضامين الوسائل اليداكتيكية مع تطلعات الفئات المستهدفة، حتى تصبح محو الأمية أكثر وظيفية وأكثر تمحوراً حول أنشطة مدرة للدخل؛
- ▀ تركيز تدخلات الفاعلين العموميين حول أهداف مضبوطة قابلة للقياس؛
- ▀ إدماج مفهوم تقويم البرامج؛
- ▀ وضع أنظمة تحفيزية للاستفادة من محاربة الأمية وربطها بضرورة ممارسة بعض الأنشطة لولوج إحدى الخدمات.

آليات التنفيذ :

- ▀ إبرام اتفاقيات شراكة مع القطاعات الحكومية؛
- ▀ إعداد أهداف سنوية؛
- ▀ تنظيم حملات تعبوية تحسيسية تهم المستفيدين والمكونين، تضطلع بها كتابة الدولة والقطاع المعني؛
- ▀ توفير مراكز الاستقبال الموجودة عند القطاع المعني؛
- ▀ تزويد المستفيدين بكتب محو الأمية من طرف كتابة الدولة؛
- ▀ إنشاء لجنة لقيادة البرنامج تشارك فيها كتابة الدولة والقطاع المعني؛
- ▀ تسديد مصاريف دروس محو الأمية (20 درهم للساعة الواحدة).

التمويل :

- ▀ ميزانية الدولة.

ج - برنامج الجمعيات :

تقديم :

يتعلق الأمر ببرنامج ضخم، يوفر الدعم المالي والتربوي والتقني لفائدة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال محو الأمية.

وتنجز عملياته وفق اتفاقيات شراكة بين كتابة الدولة والجمعيات غير الحكومية، وذلك طبقا لمقتضيات دورية الوزير الأول رقم 2003/7 الصادرة بتاريخ 27 يونيو 2003 والمتعلقة بشراكة الدولة مع الجمعيات. حيث تخضع بموجبها ملفات الجمعيات غير الحكومية الراغبة في الدعم لدراسة انتقائية تشرف عليها لجنة إقليمية، تتكون من:

• النائب الإقليمي لقطاع التربية الوطنية كرئيس؛

• المكلف بمصلحة محاربة الأمية والتربية غير النظامية؛

• ممثل عن السلطات الإقليمية.

يتم توقيع الاتفاقية من طرف السيد النائب الإقليمي والجمعية التي اختارتها لجنة الانتقاء، وتشعر كتابة الدولة بالاتفاقيات المبرمة وبرامج التنفيذ.

الفئات المستهدفة :

البالغين من العمر أكثر من 15 سنة، الذين لم يتمكنوا من التسجيل في البرامج الأخرى خاصة منهم النساء القرويات.

الأهداف :

• تعزيز آليات المجتمع المدني الرامية لمحو الأمية وتعبئته نحو أهداف تطوعية؛

• تنويع برامج محو الأمية وذلك في إطار مقارنة القرب؛

• وضع نظام لمحو الأمية يعنى بالتأهيل ويقضي بالمتحررين الجدد من الأمية لخلق أنشطة مدرة للدخل (الاستثناس المهني)؛

• احترافية عمل الجمعيات غير الحكومية.

سبل التنفيذ :

• توقيع اتفاقيات شراكة تحدد أعداد المستفيدين وتضبط مساهمة كل طرفي الاتفاقية؛

• توفير الجمعية للفضاءات الصالحة لهذا الغرض؛

• دعم الجمعية ماليا بما قدره 250 درهم عن كل مستفيد؛

• ضمان تكوين مكوني ومنشطتي الجمعية من طرف كتابة الدولة؛

• تزويد الجمعية بكتب محو الأمية من طرف كتابة الدولة.

التمويل :

ميزانية الدولة.

د - برنامج المقاولات :

تقديم :

يرمي هذا البرنامج تأهيل الموارد البشرية في مختلف الأنشطة الاقتصادية للمقاول، وذلك عن طريق توفير برامج وظيفية لمحو الأمية تسعى لتطوير المعارف والمهارات لدى المستفيدين، بغية تحسين المردودية وتقوية التنافسية لدى المقاولات. وفي هذا الإطار تعتبر كتابة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية أن محو الأمية في المقاولات محطة ضرورية للنهوض بالتكوين المستمر.

الفئات المستهدفة :

تشكل هذه الفئات من كل ماجوري المقاولات بكافة القطاعات الاقتصادية.

الأهداف :

إعداد بداعوجية متخصصة وأدوات ديداكتيكية تتمحور حول النشاطات المهنية للمستفيدين؛

ضمان برنامج ما بعد الأمية يؤهل المستفيدين للتقدم مهنيًا؛

تقوية التنافسية لدى المقاولات وتحسين جودة المنتج.

سبل التنفيذ :

إبرام اتفاقيات شراكة مع الكنفدرالية العامة للمقاولات المغربية (CGEM) والفيدرالية التابعة لها والجمعيات والغرف المهنية؛

توفير كتب محو الأمية؛

انجاز الجزأين الأولين لكتب محو الأمية في إطار التعاون المغربي الفرنسي. ودليل المكون باللغة الفرنسية؛

إعداد الأدوات الديداكتيكية لمحو الأمية الوظيفي حسب الطلب في إطار الشراكة المغربية الكندية؛

تكوين المكونين التابعين لقطاع التكوين الخاص ولمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (l'OFPPPT)؛

تنظيم حملات تحسيسية تعبوية من طرف كتابة الدولة والجمعيات والفدراليات المعنية.

التمويل :

يندرج هذا التكوين في إطار العقود الخاصة بالتكوين، ويغطي بنسبة % 80 من التكلفة كحد أقصى أي بمعدل 2000 درهم بالنسبة لكل مستفيد .

3-5- في مجال التربية غير النظامية

نظرا لاختلاف وتباين الفئات المستهدفة يصبح تنويع برامج التدخل أمرا ضروريا، إذ تعد هذه البرامج حسب طبيعة الفئة المستهدفة، فهناك برنامج الإدماج المدرسي، وبرنامج الأطفال الموجودين في وضعية شغل وأخيرا برنامج الإدماج في أسلاك التكوين المهني.

أ- برنامج الإدماج المدرسي :

تقديم :

يعنى هذا البرنامج بالأطفال غير المدرسين والمنقطعين عن الدراسة لإعادة إدماجهم في أسلاك النظام التعليمي الرسمي. وفي هذا السياق تساهم كتابة الدولة في تعميم التمدرس بالمناطق الفقيرة خاصة بالنسبة للفتيات.

الأهداف :

- ▀ التوعية والتعريف بأهمية التعليم؛
- ▀ المساهمة في زرع الثقة في النفس وفي المدرسة؛
- ▀ إكساب المهارات الأساسية ذات الأولوية في التعليم الرسمي؛
- ▀ ضمان إعادة التأهيل عن طريق المعارف الأساسية (القراءة والتعبير والحساب... الخ)؛
- ▀ التحسيس بالمبادئ الأساسية في مجال الصحة والبيئة والمواطنة... الخ؛
- ▀ تعزيز استمرارية العلاقة مع المدرسة (أنشطة مشتركة).

سبل التنفيذ :

يتم تنفيذ هذا البرنامج إما بشراكة مع جمعيات غير حكومية أو بواسطة الموارد البشرية والمادية المتوفرة لدى قطاع التربية الوطنية، وذلك ب :

- ▀ التنظيم والتشاور مع قطاع التربية الوطنية؛
- ▀ إبرام اتفاقية الشراكة مع الجمعيات غير حكومية؛

▀ استغلال فضاءات المؤسسات؛

▀ تكوين المكونين والمدرسين من طرف كتابة الدولة؛

▀ تزويد المدرسين بدليل المدرس وجدادات ديداكتيكية.

كيفية الإدماج :

يقوم النائب الإقليمي، بتنسيق مع الجمعيات غير الحكومية الشريكة بتشكيل لجنة متخصصة تتكلف بتهيئ امتحانات التموضع المتعددة المستويات.

التمويل :

▀ ميزانية الدولة؛

▀ الموارد المادية لقطاع التربية الوطنية؛

▀ الموارد الخاصة بالجمعيات غير الحكومية.

ب- برنامج أطفال الوسط القروي :

تقديم :

يعنى هذا البرنامج بالأطفال غير الممدرسين أو المنقطعين عن الدراسة، المتراوح أعمارهم ما بين 9 و15 سنة والذين يعيشون في الوسط القروي. ويهدف أساسا لإعادة إدماج المستفيدين في أسلاك المدارس الحكومية أو إعدادهم للاندماج في الوسط الذي يعيشون فيه.

الأهداف :

▀ التحسيس بأهمية التربية والتعليم والتنمية القروية؛

▀ ضمان التأهيل على مستوى المعارف الأساسية؛

▀ تمرير المفاهيم الأساسية المتعلقة بالفلاحة في مجالي الزراعة وتربية المواشي وكذا فيما يتعلق بالمهن القروية؛

▀ التحسيس بأهمية إنشاء الجمعيات والتعاونيات؛

▀ حث المستفيدين على إنشاء مشاريع شخصية.

سبل التنفيذ :

يعد هذا البرنامج بتنسيق مع الجمعيات غير الحكومية ويتعاون مع القطاع الوصي المكلف بالفلاحة والتنمية القروية :

- ▀ إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات غير الحكومية؛
- ▀ استغلال مقرات وفضاءات الجمعيات والمؤسسات التابعة لقطاع التربية الوطنية، دون إغفال تلك التي هي في ملك الجماعات المحلية؛
- ▀ تكوين المكونين والمربين من طرف كتابة الدولة؛
- ▀ تزويد المربين بدليل المدرس وبالجدادات الديدأكتيكية.

التمويل :

- ▀ ميزانية الدولة؛
- ▀ موارد خاصة بالجمعيات غير الحكومية؛
- ▀ التعاون الدولي.

ج - برنامج الأطفال في وضعية شغل :

تقديم :

يعنى هذا البرنامج أساسا بالأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 9 و15 سنة، الذين يوجدون بمختلف القطاعات في وضعية شغل (الصناعة والصناعة التقليدية والخدمات والمهن الصغرى والخدمات في البيوت). ويرمي هذا البرنامج إلى تمكين هذه الفئة من تعليم أساسي ووظيفي يتلاءم مع ما يمارسونه كمهنة.

الأهداف :

- ▀ التحسيس بأهمية التعلم في وضعية شغل؛
- ▀ تزويد المستفيدين بالحد الأدنى من المهارات الأساسية التي تساعد على التأهيل في تخصصهم؛
- ▀ توفير تعليم وظيفي يتلاءم مع المهن الممارسة؛
- ▀ معرفة المبادئ المتعلقة بالصحة وبالبيئة وبقانون الشغل؛
- ▀ إعداد المستفيدين لإدماجهم في الحياة العملية.

سبل التنفيذ :

- ▀ ينفذ هذا البرنامج بشراكة مع الجمعيات غير الحكومية وبتنسيق مع قطاع الصناعة التقليدية والغرف المهنية وقطاعات حكومية أخرى معنية، وذلك ب :
- ▀ إبرام اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات غير الحكومية ومختلف القطاعات المعنية

والغرف المهنية؛

- ▀ استغلال فضاءات ومقرات المقاولات والجمعيات والشركاء الآخرين؛
- ▀ تكوين المكونين والمربين من طرف كتابة الدولة؛
- ▀ تزويد المربين والمدرسين بدليل المدرس وجدادات الديدكتيكية.

التمويل :

- ▀ ميزانية الدولة؛
- ▀ موارد خاصة بالجمعيات غير الحكومية؛
- ▀ مساهمات الغرف المهنية والمقاولات؛
- ▀ التعاون الدولي.

د - برنامج الإدماج في التكوين المهني :

تقديم :

يستفيد من هذا البرنامج الأطفال المنقطعين عن الدراسة المتراوحة أعمارهم ما بين 12 و15 سنة الذين يتعلمون مهنة ما . ويهدف أساسا تزويدهم بالمعارف الأساسية مع تعلم مهنة يتم إدماجها في نظام التكوين المهني تبعا للسن المطلوب.

الأهداف :

- ▀ التحسيس بأهمية التعليم والتعلم الحرفي؛
- ▀ اكتساب المهارات الأساسية ذات الأولوية المطلوبة في التكوين المهني؛
- ▀ إعطاء تعليم أساسي (قراءة وتعبير وحساب...)
- ▀ تعلم مبادئ المدنية والصحة والأمن وقانون الشغل ... الخ؛
- ▀ تمرير المبادئ الأساسية المتعلقة بمهنة ما؛
- ▀ الإعداد للاندماج في الحياة العملية.

سبل التنفيذ :

يعد هذا البرنامج وينجز بشراكة مع الجمعيات غير الحكومية وبتسيق مع قطاع

التكوين المهني وشركاء آخرين كالمقاولات...

- ▀ إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات غير الحكومية والمقاولات؛
- ▀ استعمال مقرات وفضاءات الجمعيات غير الحكومية ومؤسسات قطاع التربية الوطنية، وفضاءات المقاولات والشركاء الآخرين؛
- ▀ تكوين المكونين والمربين من طرف كتابة الدولة وقطاع التكوين المهني.

التمويل :

- ▀ ميزانية الدولة؛
- ▀ موارد خاصة بالجمعيات؛
- ▀ مساهمة المقاولات وقطاع التكوين المهني؛
- ▀ الاحتضان.

هـ - برنامج الأطفال في وضعية صعبة :

تقديم :

يعنى هذا البرنامج بأطفال الشوارع ومراكز حماية الطفولة، ويتوخى أساسا توفير تربية لهذه الفئة وتسهيل إدماجها داخل المجتمع.

الأهداف :

- ▀ مساعدة الطفل على اكتساب الثقة في النفس والثقة في الآخرين، وربط علاقات إيجابية مع محيطه؛
- ▀ إعداد هذه الفئة قصد إعادة إدماجها في المجتمع وداخل أسرها؛
- ▀ التحسيس بأهمية أدوار ووظائف الأسرة والمدرسة؛
- ▀ ضمان تعليم أساسي (قراءة وكتابة وحساب...) وأنشطة فنية ويدوية؛
- ▀ المساهمة في تعلم مهنة ما.

سبل التنفيذ :

ينفذ هذا البرنامج بشراكة مع الجمعيات غير الحكومية وبمساهمة القطاعات الوزارية المعنية (العدل والشباب)، وذلك من خلال :

- إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات غير الحكومية والمقاولات؛
- استعمال مقرات الجمعيات غير الحكومية ومؤسسات قطاع التربية الوطنية، وكذا مقرات قطاع الشباب والعدل... الخ؛

- تكوين المكونين والمربين من طرف كتابة الدولة؛
- تزويد المربين بدليل المدرس وجدادات ديداكتيكية.

التمويل :

- ميزانية الدولة؛
- الموارد الخاصة بالجمعيات غير حكومية؛
- الاحتضان؛
- التعاون الدولي.